

مركز الدراسات العربي - الأوروبي

CENTRE D'ETUDES EURO ARABE

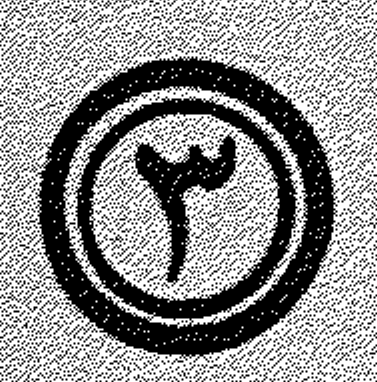
العلاقات الإيرانية الخليجية

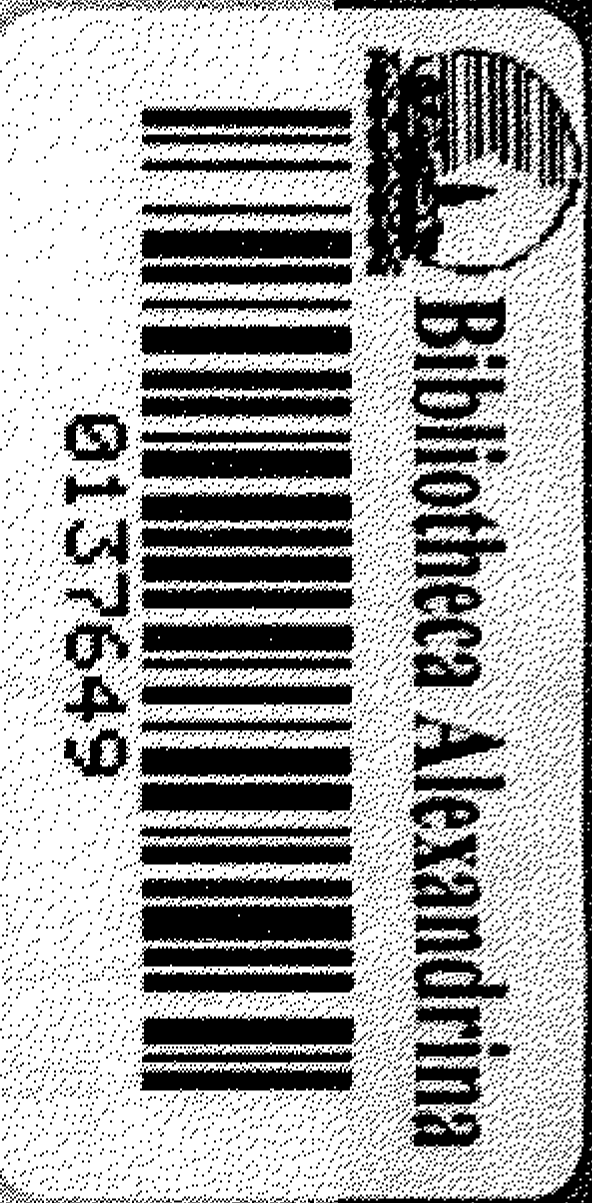
لواء أ.ح

د. محمد رضا فوده

لة دراسات وابحاث دورية تصدر عن

ز الدراسات العربي الأوروبي - باريس





العلاقات الإيرانية الخليجية

لواء أ.ح دكتور

محمد رضا فودة *

---

* خبير فى الشئون الاستراتيجية والأمن القومى - نائب مدير كلية الدفاع الوطنى الأسبق - عضو الهيئة الاستشارية لمركز الدراسات العربى - الأوروبى.

اسم الكتاب : العلاقات الإيرانية الخليجية
اسم المؤلف : لواء أ.ح دكتور/ محمد رضا فودة
الجمع التصويرى والإخراج : المكتب العربى للمعارف
رقم الإيداع : ٩٤/٨٥٩٦
الترقيم الدولى : I.S.B.N:977-276-024-X

الناشر

مركز الدراسات العربى - الأوروبى. باريس
C.E.E.A.
23,Rue Washington-75008 PARIS
Té.:33-1-49 53 95 80- Fax: 33-1-49 53 02 60

حقوق التوزيع فى مصر والعالم العربى
للمكتب العربى للمعارف
١٠ ش الفريق محمد رشاد حسن
مصر الجديدة - ميدان الحجاز
ت : ٢٤٢١٥٢٦

مقدمة

تعتبر منطقة الخليج العربى إحدى المناطق الاستراتيجية الهامة فى عالمنا المعاصر، وتزايدت أهميتها بعد حرب الخليج الأخيرة، ومع زيادة أهمية البترول باعتباره سلعة استراتيچية، بالإضافة إلى ما تتميز به من أهمية چيوبولوتيكية ووقوعها بين الشرق والغرب، وكذلك فهى تضم فى طيات أرضها أضخم احتياطى من الطاقة البترولية فى العالم.

لهذا لم يكن غريبا أن تصبح هذه المنطقة محلا لصراعات ونفوذ ومصالح دول الغرب الرأسمالية الكبرى، التى تعتمد على بترول الخليج. على أن الصراع لايتوقف عند حدود مصالح القوى الكبرى، وإنما يمتد ليشمل القوى الإقليمية الرئيسية فى المنطقة مثل العراق وإيران. وكان من الطبيعى أن تتفاعل تلك الصراعات لتصبح المنطقة بعد ذلك واحدة من أكثر المناطق حساسية فى العالم.

كذلك فإن منطقة الخليج العربى هى الجناح الشرقى للوطن العربى، لذا فإن الصراعات التى تدور على أرض المنطقة تؤثر على الأمن القومى العربى تأثيرا مباشرا، كذلك فإنها تتأثر بالصراعات التى تدور فى منطقة الشرق الأوسط والبحر الأحمر.

وبالرغم من اهتمام الدول الكبرى بالمنطقة منذ فترة طويلة، إلا أنها فشلت

فى تقديم المشروع المناسب الذى يحقق أمن المنطقة، ويبعدها عن دائرة الصراع والأطماع الإقليمية والدولية، والذى يمكن من تحقيق التنمية الشاملة لدول المنطقة.

وانطلاقا من هذه الحقائق، نقدم هذا البحث الذى يعرض العلاقات الإيرانية الخليجية ويوضح محاولات إيران للهيمنة على المنطقة.

منطقة الخليج العربى

نبذة عن جغرافية منطقة الخليج العربى:

يعتبر الخليج العربى أحد بحار المحيط الهندى الذى يمتد من مضيق هرمز فى الجنوب الشرقى عند خط عرض ٢٦° شمالا وخط طول ٥٦° شرقا إلى شط العرب فى الشمال الغربى عند خط عرض ٣٠° شمالا وخط طول ٤٨° شرقا وتمتد مياهه من مضيق هرمز الحيوى إلى شط العرب إلى حوالى ٦١٥ ميلا أما عرضه فيتراوح بين ٢١ ميلا إلى حوالى ٢٢ ميلا داخل المضيق وعمقه لايتجاوز ٤٠ مترا، وتوجد أعمق أجزائه كلما اتجهنا نحو مدخله عند التقائه بخليج عمان ويبلغ طول الساحل العربى ١٨٠٠ كيلومترا تقريبا، أما الساحل الإيرانى فيبلغ ١٢٠٠ كيلومترا (١) .

يطل على سواحل الخليج سبعة أقطار عربية هى: العراق، دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، سلطنة عمان، دولة قطر. أما الساحل الشرقى فتطل عليه جمهورية إيران الإسلامية.

يتصل الخليج العربى بالمحيط الهندى عبر بحر العرب من خلال مضيق هرمز، الذى يمثل عنق الزجاجة بالنسبة للطريق الملاحى الدولى، ومن ثم فإن من يتحكم فى شواطىء هذا المضيق البحرى وفى مجموعة الجزر المتحكمة

---

(١) دكتور محمد عبد الغنى سعودى. الوطن العربى - المكتبة النموذجية، القاهرة، ١٩٧٨.

فيه، يتحكم بالضرورة فى حركة النقل البحرى إلى دول الخليج العربية، وبالتالى فإنه سوف يتحكم فى إمدادات النفط الصادر من الخليج وكذلك الإمدادات الواردة إلى دول الخليج العربية.

وبذا فإننا نجد أن أهمية مضيق هرمز تتعاظم بالنسبة للدول التى تطل على سواحل الخليج وليست لها منافذ بحرية أخرى مثل العراق والكويت والبحرين وقطر وإيران، أما المملكة العربية السعودية فتطل سواحلها الغربية على البحر الأحمر، وسلطنة عمان تطل أيضا على خليج عمان وبحر العرب، فى حين أن دولة الإمارات تطل على خليج عمان وبذا فإن عملية قفل الخليج لن تكون لها آثار كبيرة على هذه الدول.

وتتحكم فى طريق الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز مجموعة من الجزر الهامة وهى:

* جزيرة الغنم : وهى تقع داخل المضيق موازية لشبه جزيرة مسندم الإيرانية، وتسيطر عليها إيران منذ عهد الشاه.

* مجموعة جزر سلامة : وتقع داخل المضيق، ولذلك تتحكم فى الطريق الملاحى الدولى.

* جزيرة هرمز : تقع داخل المضيق، وهى تبعد عن إمارة الشارقة بمسافة ٥٠ كيلومترا، وعن الساحل الإيرانى ٧٦ كيلومترا ويبلغ عرضها حوالى ٣ كيلومترا، وقد احتلتها إيران فى عهد الشاه عام ١٩٧١ فور انسحاب بريطانيا من تلك المنطقة.

* جزيرتى طنب الصغرى والكبرى : وتقعا بجوار جزيرة أبوموسى، وتسيطر على طرق الاقتراب البحرية داخل الخليج ويتبعا إمارة رأس الخيمة، وقد استولت عليهما إيران أيضا عام ١٩٧١.

ولاشك أن احتلال إيران لجزر أبوموسى، طنب الكبرى وطنب الصغرى يهدف إلى إحكام سيطرتها على الطريق الملاحى الدولى داخل الخليج وعبر مضيق هرمز، وهو الذى يمر خلاله من ٩٠ - ١٠٠ ناقلة بترول يوميا.

نبذة تاريخية عن المنطقة :

أطلق على الخليج العربى عدة تسميات عبر التاريخ، حيث أطلق عليه اليونانيون والرومان اسم «الخليج الفارسى» وكان هدف الاستعمار بتلك التسمية إبعاده عن السيطرة العربية، ولكى يحقق أهدافه الاستراتيجية والاقتصادية. وإذا ما دققنا التمحيص فى تسمية الخليج لوجدنا أن جميع الدول المطلة عليه هى دول عربية عدا إيران على الساحل الشرقى وهى أقصر من الساحل الغربى، بالإضافة إلى إنه كان يطلق على المنطقة اسم «عربستان» أى أرض العرب وهذا يؤكد عروبة المنطقة.

كان الكنعانيون أول من سكن سواحل الخليج، ثم رحلوا عنه إلى سواحل البحر المتوسط حيث استقروا فى سوريا وفلسطين، ثم تبعهم الفينيقيون حيث أقاموا بالمنطقة حتى نزحوا فى منتصف القرن الثانى قبل الميلاد إلى سوريا ولبنان.

وقد استوطن الخليج منذ القدم قبائل عربية زحفت من اليمن بعد انهيار سد مأرب، وفى القرن السادس الميلادى أصبح الساحل الشرقى للجزيرة خاضعا للحكم الإسلامى، واستمر كذلك فى عصر الخلافة وفى مختلف العصور الإسلامية حتى أواخر العصر العباسى أى فى نهاية القرن الثالث الهجرى والقرن التاسع الميلادى، وقد استمرت المنطقة تحكم بهذه الصورة حتى مطلع القرن السادس عشر الذى يعتبر بداية لتغلغل النفوذ والسيطرة الأجنبية فى منطقة الخليج (١) .

تم أول غزو أجنبى للخليج من قبل البرتغاليين فى بداية القرن السادس عشر بهدف السيطرة على مدخل البحر الأحمر والخليج العربى، حيث احتلوا جزيرة هرمز فى عام ١٥٠٦ ومسقط وسواحل عمان والبحرين فى عام ١٥١٥ ووصلوا حتى شط العرب، ثم بدأ نفوذهم فى التدهور من عام ١٦٨٩، ثم جاء الهولنديون إلى المنطقة وأنشأوا لهم الموانىء فى شمال الخليج على الساحل الإيرانى، ثم مالبثت أن شاهدت المنطقة خلال النصف الأخير من القرن السابع عشر صراعا بين المطامع الهولندية والفرنسية والبريطانية.

عمل الإنجليز منذ عام ١٦٦٦ بالاتفاق مع الفرس على إقصاء النفوذ الهولندى والفرنسى بعد أن تمكنت شركة الهند الشرقية فى عام ١٦٦٣ من أن تنشىء لها فى ميناء بوشهر مركزا رسميا لأول مقيم بريطانى. وأصبح

---

(١) دكتور مصطفى عبد القادر النجار. دراسات فى الخليج العربى المعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٧.

هذا المقيم يحمل لقب المقيم السياسى البريطانى فى عام ١٨٦٢. واستمرت بريطانيا فى سياستها الرامية إلى تقليص نفوذ الدول الأجنبية الأخرى فى المنطقة بغرض تثبيت نفوذها السياسى. وتم لها ما أرادت حيث قضت فى نهاية القرن الثامن عشر على النفوذ الفرنسى فى المنطقة، وباشرت منذ مطلع القرن التاسع عشر تقليص نفوذ الدولة العثمانية وحصره فى أقاليم محدودة على الساحل الشرقى للجزيرة العربية. ويعتبر القرن التاسع عشر بداية لتثبيت نفوذ بريطانيا السياسى الذى دعم باتفاقيات سياسية وعسكرية بينها وبين شيوخ هذه المنطقة كان الغرض منها فرض سيطرتها وحمايتها على كل المنطقة. وقد أعطت هذه الاتفاقيات لبريطانيا الحق فى الدفاع عن هذه الإمارات وتولى شئونها الخارجية.

وفى فترة ما بين الحربين قامت وزارة الهند بتوزيع الجزر التى لم تتحدد ملكيتها حتى ذلك الوقت إلى ثلاث مجموعات كالآتى:

المجموعة الأولى : أطلق عليها اسم مجموعة الكويت على أساس أن هذه المجموعة تشكل مجموعة متقاربة تقع إلى الجنوب من المياه الإقليمية الكويتية.

المجموعة الثانية : أطلق عليها اسم مجموعة البحرين.

المجموعة الثالثة : أطلق عليها اسم «مجموعة الساحل المتصالح».

وقد حددت تبيعة الجزر إلى أبوظبى وأثارت إيران مشاكل وادعاءات كثيرة

حول ملكيتها لجزر طنب الكبرى، طنب الصغرى وأبوموسى ورفضت بريطانيا جميع الادعاءات، ثم طالبت إيران بتأجير الجزر الثلاث إلا أن شيخ رأس الخيمة وضع شروطا محددة للموافقة على التأجير وأهمها:

- أن يبقى العلم القاسمى ومندوب الشيوخ فى الجزر كما كان من قبل.
- تبقى حرية الملاحة فى الخليج ولايجوز لسفن الجمارك الفارسية الدخول إلى خليج عمان لتفتيش السفن العربية مهما كانت ملكيتها.
- أن تعفى بضائع الشيخ الخاصة والمواد الغذائية لسكان الجزيرة من الضرائب.

ولكن لم تحظ الشروط بموافقة إيران وحرصت بريطانيا طوال فترة مابين الحربين على بقاء الأوضاع كما هى فى منطقة الخليج. وعندما اقتسمت الإمارة وظهرت الشارقة ورأس الخيمة فى شكل إمارتين منفصلتين اقتسمتا الجزر بينهما (١) .

طالبت بريطانيا بضم البحرين ولكنها فى شهر ديسمبر ١٩٧١ استولت على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة، وأبوموسى التابعة لإمارة الشارقة وكفت عن المطالبة بالبحرين.

وفى ١٨ يوليو ١٩٧١ أعلن عن ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد

(١) دكتور محمد رضا فودة. أمن الخليج العربى وأثره على الأمن القومى المصرى -درجة زمالة كلية الدفاع الوطنى . القاهرة . ١٩٨١.

أدى قيامها إلى قيام نوع من الاستقرار فى المنطقة وفتح المجال أمام باقى الإمارات لإعلان استقلالها حيث أعلنت البحرين استقلالها يوم ١٤ أغسطس ١٩٧١ ثم قيام دولة قطر يوم الأول من سبتمبر ١٩٧١.

الأهمية الاستراتيجية للمنطقة

تمر منطقة الخليج الآن بفترة حرجة تتميز بعدة سمات بارزة أهمها قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور رئيسى فى الحفاظ علي أمن المنطقة والاحتفاظ بعلاقات متميزة مع دولها وذلك بعد حرب الخليج الثانية، وكذلك عقد بعض دول المنطقة لاتفاقيات مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية للدفاع عنها والحفاظ على أمنها .

وترجع الأهمية الاستراتيچية للمنطقة إلى الشخصية المميزة للخليج سواء من الناحية الچيوبولوتيكية أو الاقتصادية أو البشرية أو السياسية أو العسكرية والتى تحكمها العوامل الآتية:

العامل الچيوبولوتيكى :

يعتبر الخليج إحدى ذراعى المحيط الممتدتين فى اليابسة، وكأنه يسعى ليتصل بالبحر المتوسط ينافس البحر الأحمر، ولكننا نجد أن السويس تقع على مسافة ١٨٠ كيلومترا من البحر المتوسط فى حين أن العراق تبعد عن بيروت مسافة ١٢٠٠ كيلومترا، ومن هنا وجدت صعوبة شق قناة تربط الخليج بالبحر المتوسط.

تشكل طبيعة الخليج ووجود مضيق هرمز عنق الزجاجة بالنسبة للخليج

العربى، وتشكل شواطىء الكويت والعراق وإيران قاعدة المضيق، ويمر بالخليج ٥٠٪ من ناقلات البترول فى العالم، أى مايقرب من ١٠٠ ناقلة يوميا، ويمكن بالتحكم فى المضيق التحكم فى الإمدادات عبر المضيق ولاشك أن البترول يعتبر السلعة الاستراتيچية الرئيسية التى تمر عبر المضيق.

تطل إيران على مضيق هرمز من الشرق وسلطنة عمان من الغرب ودولة الإمارات العربية من الجنوب الغربى. ويبلغ اتساع المضيق ٢٠٠ ميلا بحريا، ويقع الجزء الصالح للملاحة البحرية فى المياه الإقليمية لسلطنة عمان، حيث يتميز الساحل العمانى فى هذه المنطقة بالتعرجات الصخرية وانتشار الجزر الصغيرة. وتتحكم جزر أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى فى الملاحة فى الخليج، ولما كانت هذه الجزر خاصة أبوموسى صالحة لإقامة قواعد بحرية بها، بالإضافة إلى وجود الأراضى لهبوط الطائرات، فقد أضفى ذلك أهمية استراتيچية عليها وهذا كان أحد العوامل الرئيسية التى أدت إلى استيلاء إيران عليها (١) .

ومما يزيد من أهمية منطقة الخليج العربى قربها من قلب العالم ومناطق الصراعات وتحكمها فى التجارة العالمية والتواجد العسكرى للأساطيل البحرية، ووجودها كجناح واقٍ شرقى للقارة الأفريقية، بالإضافة إلى أنها تعتبر البوابة الجنوبية للهلال الخصيب وهذا أدخلها فى دائرة الصراع الإقليمىوالعالمى.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٦-٨.

العامل الاقتصادى :

ترتبط شخصية الخليج اقتصاديا بالنفط، فهو يمثل نصف صادرات البحرين، ٩٩٪ من صادرات السعودية، ٩٦٪ من صادرات قطر، ٩١٪ من صادرات الإمارات، ٨٦٪ من صادرات الكويت. وتعتبر المنطقة مصدرا رئيسيا للطاقة للدول الغربية واليابان (١) .

ويمثل بترول الخليج ٤٠٪ من الإنتاج العالمى، ٦٠٪ من الاحتياطى العالمى، وقد أدى كبر حجم العائد من البترول إلى تضخم الأرصدة العربية، وكذلك إلى زيادة دخل الفرد، مما جعلها سوقا استهلاكيا واسعة للدول الصناعية، وأدى إلى عملية صراع على كسب هذه السوق ومحاولات السيطرة عليها . ويعتمد الخليج العربى فى وارداته اعتمادا كبيرا على الخارج فى الحصول على احتياجات هذه الأقطار بدءا من المواد الغذائية إلى السلع المصنعة ولكن هناك المملكة العربية السعودية تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتى من الثروة الحيوانية ومنتجاتها ومن زراعة القمح.

العامل البشرى :

تتميز دول الخليج من الناحية البشرية بقلة عدد السكان باستثناء السعودية والعراق، وقد انعكس ذلك على الإنتاج بصورة عامة وعلى الاعتماد على العمالة الخارجية، مما أدى إلى الخلل فى الموازين داخل دول الخليج.

---

(١) MOLLY, IZZARD, The Gulf, London, 1980

وتتسم هجرة العمالة فى الخليج بثلاث سمات رئيسية هى [1] :

- ذات حجم كبير بالنسبة للقوى العاملة وحجم السكان فى البلدان المضيفة.
- لم تهتد بأية سياسيات فعالة لا على الصعيد الوطنى ولا على الصعيد الإقليمى.
- أثارت الكثير من المشاكل على صعيد الطرفين معا، البلد المستورد والبلد المصدر للعمالة.

وقد أثارت العمالة الوافدة من آسيا قلقا كبيرا فى دول الخليج « البحرين، قطر، عمان، الإمارات العربية المتحدة» حيث فاق عدد الوافدين الآسيويين عدد المغتربين العرب، ويرجع ذلك إلى اختلاف الثقافة والشخصية وأسلوب الحياة الاجتماعيةواللغة.

العامل السياسى :

أدت دول الخليج دورا سياسيا هاما فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث أوقفت تدفق البترول إلى الدول التى ساندت إسرائيل واعتبرت الدول العربية القوة السادسة فى العالم. وأدى ذلك إلى إجبار بعض الدول العربية على الوقوف إلى جانب الحق العربى.

---

(١) لمزيد من المعلومات ارجع إلى مجلة المستقبل العربى، العدد ٢٣ يناير ١٩٨١ الصادرة من مركز دراسات الوحدة العربية.

تمكنت دول الخليج من تنمية علاقاتها مع دول العالم الثالث عن طريق البترول وفائض عوائد البترول حيث تقوم بمنح القروض والإعانات وعمل بعض مشروعات التنمية.

ولقد أصبح هناك ارتباط سياسى بين دول الخليج والدول الأوروبية انطلاقا من رغبة الأخيرة فى الحفاظ على مصالحها فى المنطقة، وزاد هذا الارتباط بعد حرب الخليج الثانية.

وكان للتهديد الإيرانى بالسيطرة على المنطقة ثم قيام الحرب العراقية الإيرانية وتعريض المنطقة للتدخل الأجنبى أثره فى تعريض أمن المنطقة للخطر، ولولا محاولات دول المنطقة بما فيها طرفا الحرب «العراق، إيران» بالمحافظة على استمرار الملاحة فى الخليج واستمرار تدفق البترول من باقى دول المنطقة لتعرض أمن المنطقة للتدخل الخارجى وخاصة من جانب الدول الغربية.

وأدت الخلافات بين الدول العربية، والتى مرجعها إلى الخلافات على الحدود والتى اشتدت بعد تدفق النفط، وكذلك لاختلاف الثروات وأنظمة الحكم، أدت إلى زيادة حدة الخلافات بينها واستقطاب بعضها بواسطة الدول الغربية مثل علاقة عمان، إنجلترا.

وأدى قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستثناء العراق من دخوله، إلى سوء العلاقات بين العراق ودول الخليج الأخرى، وكذلك لم يمكن حكام المنطقة من الوصول إلى قرار معين تجاه تأمين المنطقة.

العامل العسكرى :

تعتبر القدرة العسكرية لدول الخليج هى نقطة الضعف لعجزها عن توفير الدفاع عن المنطقة وتأمينها باستثناء القدرات العسكرية للملكة العربية السعودية ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

١- قلة عدد السكان وبالتالى ضعف الوعاء التجنيدى وعدم التمكن من إنشاء قوات مسلحة ذات حجم مناسب.

٢- انخفاض المستوى الثقافى مع عدم توفر الكوادر الفنية التى يمكنها استيعاب التكنولوچيا العسكرية الحديثة سريعة التطور.

٣- عدم رغبة بعض دول المنطقة فى توحيد قواتهم المسلحة، بالرغم من المحاولات التى تقوم بها المملكة العربية السعودية والتى من بينها إنشاء قوات جيش الدفاع الخليجى.

٤- الاستعانة بقوات عسكرية أجنبية للمساعدة فى تأمين دول المنطقة.

وقد نتج عن ذلك عدم وجود قوات مسلحة يمكنها تحقيق الدفاع عن أى دولة من دول المنطقة عند تعرضها لعدوان خارجى، بل قد أدى إلى وجود خلل فى التوازن الاستراتيچى بين دول المنطقة لصالح إيران والعراق.

وبدا فإننا نجد أن إيران والعراق تحتفظان بقوات مسلحة أكثر قدرة وأحدث تسليحا من دول المنطقة، بالإضافة إلى توفر القيادات التى يمكنها

التخطيط وإدارة المعركة، ومن هنا كان ثقلها فى وسط دول الخليج ومحاولة كل منهما فرض سيطرته على المنطقة، وانخفضت قدرات إيران العسكرية بعد حربها مع العراق ولسوء علاقاتها مع الولايات المتحدة المصدر الرئيسى لتسليحها أثناء حكم الشاه، ولكنها بعد نهاية الحرب مع العراق بدأت فى إعادة تنظيم قواتها المسلحة وتطويرها وتحديثها. أما العراق الذى كان يمتلك قوات مسلحة ذات قدرات عالية، وكذلك قد قطع شوطا كبيرا فى النشاط النووى، فقد أدت حرب الخليج الثانية والتى كانت نتيجة لعدوانه على الكويت إلى تدمير معظم قواته، وأدى فرض حظر التسلح عليه إلى عدم تمكنه من استعادة كفاءة قواته، بل إن تطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بنزع السلاح النووى أدت إلى تدمير مالديه من قدرة نووية، أى أن العراق الآن قد فقد نسبة كبيرة من قدراته فى مجال الأسلحة التقليدية وفقد قدراته فى مجال إمكانية توفر سلاح ردع فوق تقليدى.

ونتيجة لضعف القوات المسلحة لدول الخليج، وللأهمية الاستراتيچية للمنطقة ذات السلعة الاستراتيچية وهى البترول، ونتيجة لحرب الخليج الأخيرة أن قامت بعض دول الخليج بتوقيع اتفاقيات أمنية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا الاتحادية، كذلك وقع «إعلان دمشق» بين دول مجلس التعاون الخليجى وكل من مصر وسوريا، ولو أنه لم يتم تنفيذه حتى اليوم.

العلاقات الخليجية الإيرانية :

تمر العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية بصور مختلفة ومتباينة من العلاقات تتراوح مابين العلاقات العدائية وعلاقات حسن الجوار طبقا لتغير الظروف السائدة وطبقا للمصالح الإيرانية. فبعد انتشار الفكرة القومية عند العرب وظهور آثارها فى منطقة الخليج اتخذ الإيرانيون موقفا عدائيا منها ومن الدعوة إلى توحيد الساحل العربى خشية أن تشكل قوة مناوئة لها فى المنطقة، واستمرت هذه العلاقات متوترة لسنوات طويلة، نظرا لأن إيران كان لها أهدافها ومطامعها التوسعية التى تهدف إلى تحقيقها فى منطقة الخليج العربى على حساب دول الخليج العربية، خاصة بعد ظهور البترول بها بكميات وفيرة، ولقد خططت الحكومات الإيرانية المتعاقبة للسيطرة على اقتصاد وتجارة دول المنطقة بالأساليب والطرق المختلفة عن طريق التسلل الإيرانى إلى هذه الدول والهجرة إليها بأعداد كبيرة بقصد العمل أو مزاولة التجارة وإنشاء المصارف الخاصة.

ويرجع اهتمام إيران وتفاعلها مع أحداث الساحل العربى فى حوض الخليج إلى العوامل الرئيسية الآتية (١) :

- يشكل حوض الخليج العربى بالنسبة لإيران عصبا اقتصاديا هاما لايمكن الاستغناء عنه.

---

(١) لواء أ.ح سعيد فاضل، الثورة الإيرانية وأثرها على الخليج العربى، درجة زمالة، كلية الدفاع الوطنى، القاهرة، ١٩٨٠.

- ارتباط إيران بمياه الخليج بعدة اتفاقيات امتياز للتنقيب عن البترول الذى يشكل المصدر الرئيسى للدخل القومى لإيران.

- كانت إيران فى هذه الفترة تعتبر نفسها المسئولة عن حماية المصالح البترولية الغربية فى منطقة الخليج.

- اعتماد إيران على مضيق هرمز كممر ملاحى مصيرى بالنسبة لاقتصادها، حيث يتم من خلاله تصدير البترول الإيرانى وترى إيران أن غلق المضيق يشكل تهديدا لأمنها القومى فى بعده الاقتصادى.

- ضمان سلامة مناطق التنقيب عن البترول فى مياه الخليج من أى اعتداءخارجى.

وقد سببت المطامع الفارسية السياسية فى الساحل الغربى للخليج العربى بعض مشاكل للمنطقة التى استغلها الاستعمار البريطانى واعتمدت عليها المصالح الأجنبية الأخرى فى توطيد مراكزها فى المنطقة وسيطرتها غير المشروعة. فنجد قيام إيران فى القرن العشرين بمراجعة سجلاتها القديمة، وأعادت ترديد دعواها بأنها سيطرت على بعض هذه المناطق حينا من الدهر القديم، ثم حقبة فى القرنين السابع والثامن، بل أعلنت أن البحرين هى الإقليم الرابع عشر من الأقاليم الإيرانية (١) .

---

(١) وزير الخارجية الإيرانى، تصريح لجريدة الأهرام، مارس ١٩٥٨.

وتبدو المطامع الفارسية فى الخليج العربى بصور وأشكال مختلفة يمكن إيضاحها فى الآتى :

- التمسك بتسمية الخليج الفارسى، متخيلة أن هذه التسمية تكسب فارس حقوقا وترضى أحلامها القديمة بأن يصبح الخليج بحيرة وسط إمبراطورية فارسية. وهنا يجب أن نشير إلى أن اكتشاف الشاطىء الفارسى للخليج، وهو الأصغر، تم بواسطة الإسكندر الأكبر منذ ثلاثة وعشرون قرنا، وقد تم اكتشاف الساحل العربى بعد ذلك [٢] .

- إصرار إيران - والذى أصبح تقليدا حكوميا للقرن العشرين - على الادعاء بأن البحرين جزء من إيران.

- استمرار عملية الهجرة المخططة إلى المنطقة للسيطرة على المراكز الهامة فى دول المنطقة.

- مناوأة الاتجاهات القومية العربية السائدة فى الكويت وقطر والبحرين، وفى محاولة التدخل فى شئون إمارات ساحل عمان السبع بإقامة المدارس للإيرانيين وتحتفظ بطابعها القومى.

- خلاف إيران مع العراق حول شط العرب وادعاءاتها فى هذه المنطقة مما أدى إلى عدم التوصل إلى اتفاق حول الجرف القارى بين الدولتين.

---

(١) دكتور صلاح العقاد. التيارات السياسية فى الخليج العربى. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية. ١٩٧٣.

وبالرغم مما تحقق لإيران فى عهد الشاه عندما حددت اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ الحدود النهرية بين البلدين حسب خط الثالوث مقابل تراجع إيران عن الأراضى العراقية التى اغتصبتها فى عهود سابقة.

العلاقات الأمريكية / الإيرانية وانعكاساتها :

بعد انسحاب بريطانيا من شرق الخليج بدأت إيران فى ربط مصالحها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت تسعى لإيجاد موطىء قدم بالمنطقة ووجدت أن إيران يمكنها أن تحقق الاستراتيچية الأمريكية فى المنطقة، وبذا فإننا نجد أن السياسة العسكرية لإيران الشاه لم تكن نابعة من داخل إيران فقط بل كانت دائرة فى فلك السياسة الأمريكية لتطبيق استراتيچية أمريكية تهدف إلى :

١- الوقوف أمام الاتحاد السوڤيتى داخل نطاق اختلاف ومصالح أمريكا الاستراتيچية فى المنطقة ذات الموارد البترولية الكبيرة والتى يعتمد عليها المعسكر الغربى.

٢- تأمين منطقة الخليج والممرات المائية التى يمر بها البترول، والوقوف أمام ظهور أى قوى محلية أو خارجية يمكن لها أن تؤثر فى مصالح إيران القوميةالبترولية.

٣- تحقيق الأمن الداخلى والمحافظة على الوحدة الوطنية داخل إيران.

٤- مقاومة المد الشيوعى فى المنطقة.

فى حين أننا على الجانب الأمريكى نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت «مبدأ نيكسون» للدفاع عن الخليج حيث كان يهدف إلى إقرار الأمن بالخليج من خلال خلق قوة إقليمية تقوم بالدفاع عن المصالح الأمريكية فى المنطقة كبديل عن القوة الأمريكية وكانت إيران هى المرشحة لذلك. ومن هنا جاء الدعم العسكرى الأمريكى لإيران مما جعل منها قوة عسكرية لها ثقلها ووزنها ونصبت إيران من نفسها شرطى الخليج للمنطقة (١) .

بل إن شاه إيران لم يكتف بعلاقاته مع الولايات المتحدة لتكون له اليد الطولى فى السيطرة على الخليج، حيث نجد أنه توجه اتجاه الاتحاد السوفيتى لتحييد موقفه من سيطرة إيران على الخليج، خاصة بعد تواجد الاتحاد السوفيتى فى العراق والذى يشكل تهديدا للأمن القومى الإيرانى. وقد نجح الشاه فى ذلك الوقت بتوقيع اتفاقية تجارية لمدة ١٥ عاما، وبذلك ارتبطت المصالح الاقتصادية السوفيتية والإيرانية لمدة طويلة (٢)، كذلك نص بيان مشترك سوفيتى / إيرانى على أن أمن الخليج هو من اختصاص الدول الساحلية المطلة على الخليج وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وبذا نجحت إيران فى ضمان عدم معارضة القطبين الرئيسيين فى هذه الآونة لمحاولات إيران فى أن تكون القوة المهيمنة والمسيطرة على المنطقة.

---

(١) دكتور محمد رضا فودة، مرجع سابق، ص ٢٠-٢٢

(٢) دكتور محمود حافظ، استراتيجية الغرب فى الوطن العربى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٧.

احتلال الجزر الثلاث :

جزيرة أبو موسى التى تبلغ مساحتها ٤ كم٢ وسكانها أقل من ألف نسمة من عرب وإيرانيين، تبعد نحو ٤٥ كيلومترا عن ساحل إمارة الشارقة، ٧٠ كيلومترا من الشواطىء الإيرانية. والجزيرة تابعة لإمارة الشارقة قبل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، ويقطن بها ما بين ٧٥٠-٨٠٠ مواطن من مواطنى الشارقة أكثرهم يعملون فى صيد الأسماك مع قليلين يتاجرون مع إيران. ولم يكن الوجود الإيرانى فى الجزيرة إلا عسكريا وهناك مابين ١٢٠-١٥٠ جنديا إيرانيا زيدوا مؤخرا إلى ٥٠٠ جندى بإخلاء إيران للجزيرة من مواطنى الإمارات فى نوفمبر ١٩٧١، والجزيرة مقسمة بين الشارقة وإيران بالتساوى تقريبا، الإيرانيون فى الشمال والشرق والمواطنون من الشارقة فى الجنوب والغرب، غير أن دخول الجزيرة ممكن فقط عن طريق مرفأ عسكرى إيرانى لأن الشارقة ودولة الإمارات لم تبنيا مرفأ خاصا بها.

وقد احتلت إيران جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى قبل يوم واحد من انسحاب بريطانيا من الخليج فى الثلاثين من شهر نوفمبر ١٩٧١، وهما تابعتان لإمارة رأس الخيمة القريبة من مضيق هرمز، ومنذ أن غزت إيران الجزر أبقت جزءا من سكانها وطردت الباقين.

وهذه الجزر الثلاث تتكون من نحو ٢٠٠ جزيرة صغيرة وكبيرة تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة تنتشر فى مياه الخليج العربى وخليج عمان. وقد

أفصحت إيران للمرة الأولى عن أطماعها فى الجزر الثلاث فى أكتوبر عام ١٩٧٠ وحذرت بريطانيا بأنها لن تعترف بقيام الدولة الاتحادية فى الإمارات إذا لم تقبل بريطانيا السيادة الإيرانية على الجزر.

الاتفاق الإيرانى وإمارة الشارقة :

على أثر الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث تمكنت إيران من أن تفرض على إمارة الشارقة اتفاق عام ١٩٧١ الذى يعترف بوجود أمنى لإيران فى الجزيرة وينص على أن :

١- تصل قوات إيرانية إلى أبوموسى وتحتل مناطق ضمن الحدود المتفق عليها فى الاتفاق.

٢- تكون لإيران ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من القوات الإيرانية صلاحيات كاملة ويرفرف عليها العلم الإيرانى.

٣- تمارس الشارقة صلاحيات كاملة على باقى أنحاء الجزيرة ويظل علم الشارقة مرفوعا باستمرار فوق مخفر شرطة الشارقة.

الأهمية الاستراتيجية لجزيرة أبو موسى بالنسبة لإيران :

لاشك أن للجزيرة أهمية استراتيچية أدت إلى المطامع الإيرانية فيها حيث نجد:

١- أن الجزيرة تحتل موقعا استراتيچيا هاما وخاصة أنها تقع فى وسط ممر ناقلات النفط من الخليج العربى إلى العالم.

٢- وجود البترول بالجزيرة حيث يبلغ إنتاج جزيرة أبوموسى من النفط فى أحسن حالاته حوالى ٦٠٫٠٠٠ برميل/ يوميا، منذ أن بدأ الإنتاج فى تلك الجزيرة عام ١٩٧٤، إلا أن هذا الإنتاج تراجع الآن حيث يتراوح بين ٥-٨ آلاف برميل/ يوميا وتقوم باستغلاله شركة «كريسنت» التى تستثمر حقل المبارك فى البحر، وتقتسم إيران ودولة الإمارات الدخل كما ينص الاتفاق الأصلى.

٣- أن الجزيرة تصلح قاعدة عسكرية بحرية وبرية فى نفس الوقت.

أبعاد السياسة الإيرانية فى الخليج فى فترة حكم الشاه:

يمكن إيضاح السياسة الإيرانية إبان فترة حكم الشاه فى العناصر الرئيسية الآتية :

١- معارضة قيام اتحاد الإمارات فى بادىء الأمر عندما اقترح أن يشمل البحرين وذلك تأكيدا لادعاءاتها فى الإمارة ثم تراجعها للاعتراف

باستقلال البحرين وذلك بهدف طمأنة باقى الإمارات وإثبات حسن النية تجاهها .

٢- تأكيدها فى مرحلة لاحقة لاتحاد الإمارات بشرط عدم مساسه بالحقوق الإيرانية وتأكيد ذلك فعليا بالسيطرة على الجزر الثلاث قبل إعلان الاتحاد ثم موازنة هذا الإجراء بالاعتراف بدولة الإمارات أثر قيامها .

٣- وقد حرصت إيران على تحديد علاقاتها بدول منطقة الخليج وفقا لمصالحها واهتماماتها الذاتية لكل منها ومن ذلك (١) :

أ- استغلال حساسية الكويت تجاه ضعف مقوماتها الذاتية كدولة بغرض الاستعداد لضمان الكيان الكويتى والدفاع عنه الأمر الذى أسفر عن حرص من جانب الكويت على مستوى علاقاتها مع إيران رغم ماتبديه من اعتراض على تصرفاتها فى الخليج.

ب- الوقوف بحزم فى وجه محاولات العراق للتأثير على المصالح الإيرانية فى الخليج من خلال إدراك قدرات البعث الفعلية فى هذا المجال.

جـ- استغلال تركيز القاهرة على تأييد إيران لها فى أزمة الشرق الأوسط لتثبيت الموقف المصرى المعلن عند حد تأييد عروبة الخليج واستقلاله بما يعنيه ضمنيا من عدم التعرض للمصالح الإيرانية فى المنطقة.

---

(١) لمزيد من المعلومات ارجع إلى : سعيد فاضل، مرجع سابق.

٤- فى أواخر عام ١٩٦٨ بدأ حدوث تقارب بين إيران والمملكة العربية السعودية، وقد وجه الملك فيصل دعوة إلى شاه إيران لزيارة المملكة، وتمت الزيارة بالرغم من أن زيارة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين كادت تؤدى إلى إلغاء الزيارة حيث ثارت إيران للتصريحات التى صدرت عن الزيارة والتى أكدت على عروبة البحرين، ثم الاتفاق على إنشاء جسر برى يربط السعودية بالبحرين، واعتبرت ذلك إجراءًا سعوديا لإحباط أى محاولة لضم البحرين إلى إيران (١) .

وقد حاول شاه إيران أن يقنع المملكة العربية السعودية بالدخول فى تعاون عسكرى حيث ركز على أن المنطقة بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس سوف تكون خالية ومكشوفة ومطمعا للصراع الدولى، وأن الوجود السوڤيتى فى المنطقة بعد حرب ١٩٦٧ سيجعل المنطقة هدفا استراتيجيا للاتحاد السوڤيتى يحاول أن يسيطر عليها وعلى الممرات المائية «مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، البحر الأحمر، وقناة السويس» وبذا يهدد مصالح دول المنطقة، وقد رفض الملك فيصل هذه المقترحات بالرغم من محاولات إيران إدراجها تحت مسميات إسلامية، مثل مشروع التحالف الإسلامى، وبذا جاء البيان الختامى منصبا على تسوية الخلافات بين البلدين والتعاون من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار فى المنطقة.

وكانت أهم نتائج هذا اللقاء هو حرص شاه إيران على أن يظهر للملك

---

(١) معهد البحوث والدراسات العربية، العلاقات الإيرانية العربية، دراسة بحثية ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص ١٥٢-١٥٣.

فيصل أن إيران على استعداد لأن تحل مشكلة مطالبتها بضم البحرين. ولكن حقيقة الأمر أن الشاه كان يخطط للاستيلاء على جزر الخليج العربى الثلاث والتى لها أهمية استراتيچية عسكرية لإيران أكثر من البحرين.

٥- حاولت إيران أيضا أن تقترب من الكويت لإنهاء التوتر فى العلاقات بين الدولتين والذى أساسه سوء معاملة الكويت للجالية الإيرانية، وهنا نوضح أن الهجرة الإيرانية لدول الخليج عامة هى هجرة منظمة وليست عشوائية ومبنية على أساس وضع أفراد إيرانيين فى المراكز الهامة الحساسة فى الدولة المستقبلة للهجرة بهدف محاولة إيجاد نوع من التأثير فى قرار تلك الدولة. وقام شاه إيران بزيارة الكويت فى نوفمبر عام ١٩٦٨ وصدرت بيانات عن إيران تعترف باستقلال الكويت وتبادلت العلاقات الدبلوماسية معها واستنكرت مطالب العراق بضم الكويت وقد أكد البيان الكويتى الإيرانى على توثيق العلاقات بين الدولتين فى جميع المجالات وخاصة التجارية والاقتصادية.

٦- وقد تمكنت كل من المملكة العربية السعودية والكويت من إحباط محاولات إيران لضم البحرين وجعل إيران تتخلى عن ادعاءاتها فى البحرين، ورفضت الدولتان اقتراح إيران بعمل استفتاء فى البحرين لحق تقرير المصير، نظرا لأن ذلك يعتبر تشكيكا فى عروبة البحرين، وقد يعتبر سابقة يمكن أن تطبق فى جزيرة أخرى (١) . وقررت الأمم المتحدة إيفاد ممثل للسكرتير العام لتقصى الحقائق والتى جاءت لصالح استقلال البحرين وصدور قرار مجلس

(١) المرجع السابق، ص ١٥٥.

الأمن فى ١١ مايو ١٩٧٠ الذى قضى بحق البحرين فى الانتماء إلى دولة مستقلة ذات سيادة. وكان من نتيجة ذلك إعلان استقلال البحرين وانسحابها من المباحثات التى كانت تدور فى تلك الفترة لتكوين اتحاد بين عدد من الإمارات والتى نجم عنها ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

٧- استمر التعاون الإيرانى مع المملكة العربية السعودية بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة بالرغم من رفض دول الخليج للمشروعات الإيرانية التى قدمتها لتأمين المنطقة حيث تعطى لإيران اليد الطولى فى تأمين المنطقة.

ومع إعلان مبدأ نيكسون الذى أعلن أن «الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعتمد فى تأمين منطقة الخليج على أبنائها، مع تزويده بالسلاح المطلوب لتنفيذ ذلك».

وبذا ظهرت إيران على السطح وكأنها القوة الوحيدة المهيمنة فى تلك الفترة للقيام بتلك المهمة، وتقدمت إيران بطلبات تسليح إلى الولايات المتحدة الأمريكية التى وافقت عليها، وقد أدى ذلك إلى محاولات إيران للهيمنة على المنطقة.

ولم تقتصر الولايات المتحدة فى اعتمادها فى تأمين مصالحها فى المنطقة على إيران بل أيضا أشركت المملكة العربية السعودية فى ذلك، وأدى ذلك إلى إغراق الدولتين بالأسلحة المتطورة التى تفوق قدرات قواتهما المسلحة، ولاشك أن ذلك مكن الولايات المتحدة من تصريف مخزونها من السلاح وكذلك

امتصاص عوائد البترول التى تضخمت فى منطقة الخليج بعد حرب ١٩٧٣.

٨- أما العلاقات الإيرانية مع سلطنة عمان، فقد أدت إلى إشراك إيران فى عمليات إخماد ثوار جبهة تحرير ظفار، وجاءت تلك المساعدات فى إطار مقاومة إيران للتيار اليسارى الذى كان يحاول أن ينتشر فى الجزيرة والذى تمكن من السيطرة علي اليمن الجنوبى.

وقدمت إيران دعما جويا وبريا مكن سلطنة عمان من إنهاء مشكلة إقليم ظفار وأتمت القوات الإيرانية انسحابها من السلطنة فى أوائل عام ١٩٧٨، ولكن ذلك أكسب إيران وضعا متميزا فى عمان، كذلك أظهر إيران بأنها شرطى الخليج. وأيضا جعلها فى وضع مقبول من باقى دول الخليج كقوة يمكن أن يستعان بها لتأمين المنطقة عند الضرورة. ومما زاد من ذلك توقيع إيران والعراق على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التى أنهت فى تلك الفترة الصراع على الحدود بينهما.

الثورة الإيرانية :

بقيام الثورة الإيرانية والإعلان عن أهداف وبرامج الثورة الإسلامية الإيرانية التى تتلخص فى الآتى (١) :

١- أن هدف الثورة الإسلامية الإيرانية هو الإسلام، واستقلال الوطن، وطرد عملاء إسرائيل والاتحاد مع الدول الإسلامية.

---

(١) The Theory behind Khomeini's Vision of an Islamic Republic, London, 1979.

٢- أما البرنامج فهو: الإسلام، ووحدة كلمة المسلمين، والاتحاد مع الدول الإسلامية ضد الصهيونية وضد إسرائيل والدول الاستعمارية، وضد الذين يسلبون إيران كنوزها .

وقد أعلن آية الله الخومينى أنه «يمد يد الأخوة إلى كل الشعوب الإسلامية فى الشرق والغرب بهدف سامٍ وهو الوحدة الإسلامية، وأن الحيلة الكبرى التى قام بها الاستعماريون وجعلها تتفشى فى الدول الإسلامية، هى حيلة العرقية، فالجنس العربى ينبغى أن تحكمه العروبة لا الإسلام، وأن الجنس الآرى ينبغى أن يحكمه الآريون لا الإسلام وأن الجنس التركى ينبغى أن يحكمه الترك لا الإسلام، وهكذا نضجت عبادة الجنس والعرق فى نفوس السادة وآتت أكلها».

وبنجاح الثورة الإيرانية نجد أنه يمكننا تلخيص أهدافها الاستراتيچية فى الأهداف الآتية :

١- الدفاع عن سيادة الأراضى الإيرانية مع التخلى عن دور إيران كشرطى الخليج ولو للفترة الراهنة لحين انتهاء حربها مع العراق، فى محاولة لاستقطاب دول الخليج إلى جانبها انطلاقا من أن العراق هو الذى بدأ بالاعتداء.

٢- المحافظة على وحدة الأراضى الإيرانية وتثبيت أقدام الثورة الإسلامية وقمع الحركات الانفصالية.

٣- العمل على تأمين الحدود الدولية لإيران وهذا يعنى طرد العراق من الأراضى الإيرانية التى تحتلها .

وبقيام الثورة الإسلامية الإيرانية استبشر العالم العربى عامة ودل الخليج خاصة بهذه الثورة، اقتناعا بأهدافها المعلنة وتوجهها الإسلامى، وأن إيران دولة جوار لدول الخليج وللعالم العربى، وأنه من صالح الأمن القومى لمنطقة الخليج والأمن القومى العربى، وجود استقرار بالدول المجاورة حيث سوف يدعم ذلك الاستقرار بعملية الاستقرار بدول الجوار العربية وكذلك يساعد على إجراء التنمية الشاملة بها.

وفى الحقيقة فإن الأمور لم تسر كما كانت تتوقعها دول الخليج العربى، واتخذت الثورة الإيرانية تحت سيطرة رجال الدين مسارا وأهدافا تعارضت مع الأهداف والمصالح الخليجية وهذا أدى إلى حالة من التوتر فى العلاقات، ويمكن إيضاح العوامل التى أدت إلى ذلك الخلاف فى العوامل الآتية:

١- نزوع رجال الدين فى إيران لأن يلعبوا دور الزعامة فى إطار طموحهم لمد نفوذ الثورة الإيرانية من منظور فكرهم الشيعى، ولايخفى قادة الثورة سعيهم لهذا فى إطار الدول العربية، حيث نجد تصريح وزير الخارجية(١) الذى يقول «إن التأثير الطبيعى للثورة الإيرانية أمر لم تخشاه، وعلى إخواننا فى الدول العربية أن يكونوا واقعيين وأن يعترفوا بهذا التأثير الذى هو النتاج الطبيعى للثورة الإيرانية».

٢- موقف رجال الدين فى إيران من القومية العربية، والذى يتمثل فى

---

(١) ارجع إلى إبراهيم يازدى « وزير خارجية إيران الأسبق » . تصريح لجريدة الأهرام ، ٣ مارس ١٩٧٩.

تشككهم من مدى قدرة الفكرة على الاستمرار، حيث عبر أحد قادة الثورة عن ذلك بقوله إذا كانت القومية العربية دون قاعدة عقائدية وفلسفية ودون أبعاد أيديولوچية وإذا بقيت هوية سياسية فحسب، فإن ذلك لايكفى وهى لاتستطيع الاستمرار «ولاشك أننا نرى أن طرح قادة إيران مثل هذا الطرح عن القومية العربية، يوضح أن هناك مجموعة من الأفكار فى أذهانهم يطرحونها حول «القومية الإسلامية» التى تتعدى حدود الدول المنفصلة والتى يجب أن تشكل البديل عن القومية العربية.

٣- إدراك النظام الجديد فى إيران للمصالح القومية الإيرانية، والتى يمكن القول بأن جانبا منها ثابت بغض النظر عن تغيير طبيعة النظام الأساسى.

٤- إدراك القادة الدينيين فى إيران للقوى التي يمكن أن تشكل تهديدا للمنطقة، واستنادا إلى الإطار الفكرى لهؤلاء القادة يمكن القول، إن النفوذ السوڤيتى والتيارات الراديكالية لايمكن من منظور فكرهم إلا أن تشكل تهديدا كبيرا فى نهاية الأمر.

وبالرغم من عدم وضوح الأبعاد الكاملة للسياسة الإيرانية الجديدة فى تلك الفترة، إزاء منطقة الخليج، إلا أن ثمة حقيقتين يمكن فى ضوئهما استكشاف أبعاد هذه السياسة :

- التهديدات المستمرة من جانب رجال الدين بإيران لبعض دول الخليج، والتى بلغت ذروتها فى تهديدات «آية الله روحانى» للبحرين وتصريحه بأنه

سيتولى من إيران منصب مرشد الثورة فى البحرين على الصعيد الإسلامى، وتأكيده على أن شعب البحرين لايرغب فى أمير سنى. كذلك أصدر رجال الدين الإيرانى فى نوفمبر ١٩٧٨ بيانا ذكروا فيه «أن السلطات السعودية تعلم جيدا أن انتصار الثورة الإسلامية فى إيران، يعنى بداية النهاية للأنظمة الملكية فى الدول الإسلامية».

٢- لايبدو أن هناك نية لدى رجال الدين فى إيران للتخلى عن أطماع إيران التوسعية التقليدية فى الخليج، أو استعدادهم للتخلى عن الجزر الثلاث التى احتلتها إيران أو حتى التخلى عن ادعاءات إيران بفارسية الخليج. وقد صرح وزير خارجية إيران «إبراهيم يازدى» بأنه «لايمكن تغيير الجغرافيا والتاريخ، إن اسم الخليج الفارسى كان منذ بداية التاريخ». ولقد أدى التوتر بين إيران وبقية دول المنطقة إلى حرص زائد رسمى من كل الأطراف على تجنب المواجهة، ولو أن هذا لم يكن يعنى أن نذر الخلاف لن تقع، ذلك أن الصدى الشعبى الثورى لأحداث إيران، يفعل أثره فى طريق مختلف، وعلى مدى طويل، حيث أدت عملية تعبئة الشيعة، كذلك بعث جذور الخلافات العرقية إلى تقديم نموذج جديد للصراع ذى بعدين أحدهما دينى «السنة فى مقابل الشيعة»، والآخر عرقى «العرب فى مقابل الفرس»، يضاف إليهما بعد ثالث سياسى نتج عن الخلل الذى أصاب البنية التى وضعها الغرب للتوازن فى المنطقة، وعن مختلف الانعكاسات ذات الدلالات السياسية للثورة الإيرانية عموما.

لاشك أن للثورة الإيرانية آثارها على الصراع الدولى فى منطقة الخليج العربى، ويعتبر أهم تلك الآثار هو فقد الولايات المتحدة لقاعدة هامة بالمنطقة وهى إيران، مما أثر بالتالى فى حجم ونوعية القوات الأمريكية فى المنطقة، وحد من قدرتها على العمل ليس فقط فى منطقة الخليج بل ضد جنوب الاتحاد السوفيتى، وأثر كذلك بصورة كبيرة على التوازن العسكرى الدولى فى منطقة الخليج خاصة بعد نجاح الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان ووجوده فى اليمن الجنوبى وأثيوبيا فى تلك الآونة.

كذلك أدت إلى اهتزاز ثقة دول المنطقة التابعة للولايات المتحدة الأمريكية فى مقدرتها على حماية الأنظمة القائمة بعد عجز الولايات المتحدة عن إيقاف تيار الثورة الإيرانية وعن إنقاذ الرهائن الأمريكيين.

وقد تسببت الثورة وما تبعها من مؤثرات على الولايات المتحدة الأمريكية أن اتبعت دول منطقة الخليج سياسة غير عدائية نحو الاتحاد السوفيتى، واعتناق مبدأ أن أمن الخليج هو من مسئولية أبنائه.

وقد أدت العوامل والمتغيرات إلى اهتزاز التوازن القائم فى المنطقة لغير صالح الولايات المتحدة الأمريكية، وأدى ذلك إلى حدة الصراع فى المنطقة.

حرب إيران / العراق :

بقيام الحرب العراقية / الإيرانية ووقوف دول الخليج العربى إلى جانب العراق بدأت العلاقات / الإيرانية الخليجية تزداد سوءا وأفرزت آثارا سلبية

على أمن منطقة الخليج العربى وعرضته لاحتمال التدخل الدولى، وقد أحدثت صدعا كبيرا فى التوازن الإقليمى بشكل عام وكان من نتيجتها الآتى [١] :

١- فتح الطريق أمام النفوذ الأمريكى والغربى فى المنطقة، وأدت إلى زيادة صادرات السلاح إلى المنطقة.

٢- زيادة التوترات المؤثرة على الاستقلال السياسى والاجتماعى والإقليمى للأنظمة الحاكمة.

٣- تدمير البنية الأساسية والاقتصادية والعسكرية لكل من طرفى الصراع، وقد أثر ذلك على إمكانيات إيران والعراق لتأمين منطقة الخليج أو السيطرة عليها، وفتح الباب أمام بقية دول الخليج للتقارب والتعاون فى غيبة كل من إيران والعراق وكان ثمرة ذلك هو قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربى.

٤- زيادة انقسام الصف العربى مابين مؤيد للعراق علنا وآخر مؤيد سرا وثالث معارض. وجاء موقف دول الخليج المؤيد سرا، بهدف كسر شوكة النظام الإيرانى الجديد الذى يهدد بتصدير الثورة الخومينية إليها، فى حين نجد التأييد السورى والليبى العلنى لإيران.

٥- أظهرت الحرب أن هناك تغيرا فى التوازن الحالى فى المنطقة سوف ينعكس مباشرة على أمن المملكة العربية السعودية، وأدت الحرب إلى الكشف

---

(١) دكتور محمد رضا فودة ، مرجع سابق ، ص ٨٠ -٨٤.

عن نواحى ضعف فى قواتها المسلحة، مما اضطرها إلى طلب طائرات الاستطلاع المتقدمة من طراز «أواكس» الأمريكية الصنع، وكذلك زيادة حجم القوات الباكستانية الموجودة فى المملكة.

وبذا فإننا نجد أن العلاقات الخليجية / الإيرانية فى هذه الفترة كانت علاقات سيئة ومتوترة.

العلاقات الإسرائيلية / الإيرانية :

بقيام الثورة الخومينية وانتهاء فترة حكم الشاه سارعت إسرائيل لتنمية علاقاتها مع الخومينى، وتمكنت من الحصول على وعد منه بأن اليهود فى إيران هم إيرانيون أولا ويهود ثانيا [(١)] . وأوضح الخومينى أيضا أن مشكلته هى أعداؤه من المسلمين وليست أصدقاءه من اليهود. وتطورت العلاقات الإيرانية/ الإسرائيلية بطلب مساعدة إسرائيل لإيران فى الحصول على المعلومات عن العراق وأتباع الشاه وإمدادها بالسلاح.

وعندما تمكنت إسرائيل من الحصول على معلومات عن هجوم عراقى وشيك الوقوع على إيران، أبلغت الخومينى بذلك وبأسماء الدول التى تعاون العراق، وكانت إسرائيل تخشى أن يستولى العراق على أكبر احتياطى بترول فى العالم. وساعدت إسرائيل إيران فى الحصول على احتياجاتها من

---

(١) أنيس منصور . عرض كتاب مكاسب الحرب، المؤلف «آرى بن منشة. جريدة الأهرام. ١٥ يونيو ١٩٩٣. القاهرة. ص٥.

الأسلحة من الدبابات والصواريخ والمدافع والبنادق والألغام والقنابل اليدوية والتى تكلفت أكثر من ألف مليون دولار [1] وكان السلاح إما من إنتاج إسرائيل أو من الولايات المتحدة الأمريكية التي أعطت إسرائيل حق بيع أى سلاح أمريكى يصل إليها إذا كان قد مر على إنتاجه عشرين عاما.

وبذا فإننا نجد أن الأهداف الإيرانية فى منطقة الخليج قد تلاقت مع الأهداف الإسرائيلية فى هذه الفترة ومن هنا جاء التعاون بينهما.

الموقف الإيرانى إبان حرب العراق / الكويت :

تسعى إيران فى الفترة الراهنة إلى استخدام المياه كأداة سياسية واقتصادية فى علاقاتها الإقليمية بدول المنطقة حيث بدأت مثل تركيا فى انتهاج نفس الأسلوب كأحد الوسائل لتوطيد وضعها فى منطقة الخليج، وقد بدأت إرهاصات هذا الاتجاه فى شكل العرض الإيرانى لإمداد قطر بالمياه العذبة الذى يهدف ليس فقط إلى منافسة مشروع أنابيب السلام التركى، بل وأيضا إلى ربط قطر مائيا بإيران فى ظل ماقد يثار من مشاكل نتيجة لاستغلال البلدين لأكبر حقل غاز طبيعى فى العالم تحت مياه الخليج (حقل الشمال) حيث يقع على حدود الرصيف القارى لهما.

ولاشك أن الاهتمام الإيرانى بدول الخليج العربية وبأمن الخليج الممتد عبر التاريخ جعلها تستفيد فائدة عظيمة من أزمة الخليج الأخيرة ونتائجها عاصفة

---

(١) أنيس منصور . المرجع السابق، جريدة الأهرام، عدد ١٦ يونيو ١٩٩٣، ص٥.

الصحراء، فبعد فترة من بعد إيران عن منطقة الخليج الذى فرضته الحرب العراقية الإيرانية ثم التقاط الأنفاس بوقف إطلاق النار عام ١٩٨٨، استأنفت السياسة الإيرانية نشاطها فى دول الخليج العربية بمد جسور الاتصال معها فى الوقت الذى حاولت أن يلقى مفهومها لأمن الخليج قبولا من جانب هذه الدول وساعد على هذا النشاط ما يتميز به الرئيس رافسنجانى من رفضه لمبدأ تصدير الثورة الإيرانية للدول بالقوة أو التدخل فى شئونها الداخلية، رغم أن البعض يرى فى هذه السياسة توزيعا للأدوار فى إيران، إذ إنها لايمكن أن تنسى عداءها للسعودية أو للعراق الذى حاربها لأكثر من ثمانية سنوات بقوات عراقية وأموال خليجية، وأن دعم السعودية والكويت وغيرهما من دول الخليج هو الذى ساعد العراق على الصمود فى مواجهتها. فإلى جانب الزيارات التى قام بها مسئولون إيرانيون إلى دول الخليج خلال عام ١٩٩٠ تميز عام ١٩٩١ بقيام مسئولين بدول الخليج بزيارة طهران وتكفى الإشارة إلى زيارة الأمير سعود الفيصل فى ٥ يونيو ١٩٩١ لطهران - ردا على زيارة على أكبر ولاياتى للرياض فى مارس ١٩٩١ - وذلك فى أول زيارة على هذا المستوى منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وماترتب عليها من رفع التمثيل الدبلوماسى وكذلك زيارة ولى عهد قطر لطهران، هذا كله بالإضافة إلى الاجتماع الذى عقد بنيويورك على هامش انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى مع وزير خارجية إيران والأهم هو الزيارة المرتقبة لرافسنجانى للسعودية بالإضافة إلى الأردن

التى زارها نائبه فى ٣٠ ديسمبر الماضى بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية معها فى ٢٠ مارس ١٩٩١، هذا بالإضافة إلى استئناف العلاقات الإيرانية الكويتية عقب تحرير الكويت.

المفهوم الإيرانى لأمن الخليج العربى (١) :

اتخذت إيران مواقف واضحة ومعلنة من أزمة الخليج الأخيرة ومن رؤيتها لأمن منطقة الخليج. حيث نجد أن إيران فى بداية اجتياح العراق للكويت وقفت موقف المترقب لترى مدى أثر الحرب على الأمن القومى الإيرانى وحتى لاتدخل كطرف فى تلك الحرب، وخاصة أنها خاضت حربا مع العراق لمدة ثمانى سنوات كانت لها آثار سلبية على القوى الشاملة لإيران، وبذا فإن إيران اعتبرت أن انشغال العراق فى حرب مع الكويت يحقق لها هدفين استراتيجيين:

الأول : تخلى العراق عن حربها مع إيران وإيقاف تلك الحرب التى استمرت لمدة ثمانى سنوات.

الثانى: أن حرب العراق / الكويت سوف تؤدى إلى استنزاف القوى العراقية وإضعافها عسكريا واقتصاديا وهذا لصالح إيران.

وبذا فإن كلا العاملين سوف يساعد على تحقيق الأمن القومى الإيرانى،

---

(١) دكتور محمد رضا فودة. الأمن القومى للخليج العربى - الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامى ، باريس ، المكتب العربى للمعارف ، القاهرة ، ١٩٩١.

بل سوف يساعد على أن تقوم إيران بإعادة بناء الدولة وهذا سوف يساعد على تحقيق أحد أهداف إيران الاستراتيچية أيضا وهى أن تصبح إيران قوى إقليمية لها وزنها وثقلها، وأن تخرج العراق خارج نطاق المنافسة مع إيران، وأن تتمكن إيران من فرض وجهة نظرها الخاصة بأمن الخليج على دول المنطقة.

ونتيجة لموقف الكويت المدعم للعراق فى حربها ضد إيران، أن قامت وسائل الإعلام الإيرانية بمهاجمة الكويت وانتقادها.

اتخذت إيران موقفا مؤيدا لقرارات مجلس الأمن من المشكلة، وشجبت احتلال العراق للكويت وطالبتها بالانسحاب الفورى منها، وأيدت فرض الحصار الاقتصادى على العراق بل دعت الدول للالتزام به، وقوبل هذا التأييد باستحسان من جانب الدول العربية، ولاشك أن هذا الموقف الإيرانى يرجع إلى أن العراق يطالب بتعديل حدوده مع إيران، وفى حالة تأييد إيران للعراق، فهذا يعنى أنها تقبل بمسألة تغيير الحدود بين الدول وكذلك باستيلاء دولة على دولة أخرى، وهذا فى غير صالح إيران التى ترفض أى تعديل فى الحدود الإيرانيةالعراقية.

وقد طرحت إيران والعراق عددا من التصورات لأمن الخليج ويمكن إيضاحها فى الآتى :

١- تقدم شاه إيران بمبادرة فى مارس ١٩٧٤ بمعاهدة أمنية لمنطقة الخليج وقد عارضه العراق [١] .

٢- عام ١٩٧٥ طرح صدام حسين فى أثناء زياره لإيران مبادرة لأمن الخليج تنص على أن «على الدول المطلة على الخليج العربى أن تصدر بيانا رسميا ينص على أن منطقة الخليج هى منطقة سلام ولايتعرض أحد لسلامة خطوط المواصلات لدول الخليج والتى إذا ما تعرضت لما من شأنه أن يخل بهذا المبدأ سواء من دول الخليج أو من دول خارجية، فإن الدول الباقية تتضامن وتبحث وسائل دفع هذا الضرر». وكان صدام حسين يرى أن ذلك سوف يؤدى إلى عدم إعطاء مجال لسوء العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية [٢] وقد وافقت إيران على هذا الطرح.

ثم عادت إيران فى عام ١٩٧٥ وقدمت لدول الخليج مشروعا لأمن الخليج يتضمن مايلى :

١- إقامة حلف عسكرى تحت تسميات مختلفة مثل «منظمة الدفاع الإقليمية» أو «الحزام الأمنى الخليجى» أو «التحالف الخليجى».

٢- حماية أمن وحدود الدول الأعضاء.

---

(١) أحمد مهابة: إيران وأمن الخليج. السياسة الدولية. مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو ١٩٩١. ص ١٠١

(٢) المرجع السابق . ١٠١

٣- إخلاء المنطقة من القواعد العسكرية مع الأخذ فى الاعتبار جعل خليج عمان خارج نطاق المياه الإقليمية.

وبالرغم من موافقة إيران على المرور الحر عبر مضيق هرمز، وضرورة مساهمة جميع دول الخليج فى حماية هذا المر، بعدما كانت تتمسك بمبدأ المرور «البرىء» فى الخليج ومضيق هرمز إلا أنها وضعت بعض العراقيل أمام الملاحة فقد اشترطت مايلى [١] :

- خضوع السفن فى ذهابها وإيابها إلى قوانين خاصة كأن تخضع لتفتيش بعض الجهات الخليجية لمنع التلوث أو غيرها .

- فى حالة تنازلها عن المرور «البرىء» اشترطت الحصول على موافقة سلطنة عمان التى وقفت معها إيران ضد ثوار أقاليم ظفار.

- المطالبة بإعلان مياه الخليج مياها إقليمية، الأمر الذى ترى معه العراق أن يثير مسألة تحديد المياه الإقليمية، وموضوع الجرف القارى وهذا من شأنه فى نظر العراق، أن تحصل إيران على مكاسب خاصة قريبة من الساحل العربى بعد احتلالها للجزر العربية الثلاث وبعد توقيعها لعدد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية فى الخليج، حدد بموجبها الجرف القارى لصالح إيران.

---

(١) دكتور كمال عبد الحميد. الوحدة الاستراتيچية للخليج العربى. مركز دراسات الخليج العربى والجزيرة. ١٩٧٥ .

إن تبنى إيران لفكرة الدفاع الجماعى عن الخليج، يوزاى البحث عن القبول الرسمى من جانب دول الخليج لهيمنة إيران السياسية والعسكرية أى السيطرة أو التفوق ضمن التجمع المقترح، وأنه فى هذه الحالة ستكون إيران بالتأكيد هي هذه القوة المسيطرة، وعلى الرغم من سقوط الشاه ونجاح الثورة الإسلامية فى إيران إلا أن النظام الجديد الذى ورث حكم الشاه ظل مخلصا لسياسته ومواقفه السابقة، بل إنها تحمل مخاطر أكبر لمنطقة الخليج.

موقف إيران بعد حرب الخليج الثانية :

رفضت إيران قرار العراق بضم الكويت، وجاء ذلك فى بيان إيرانى رسمى يوم ١٩ أغسطس ١٩٩٠ حيث قال إن إيران بوصفها دولة كبرى فى المنطقة لن تسمح بتغيير جغرافية المنطقة السياسية. ثم أكدت إيران يوم ١١ أغسطس رفضها لأى تسوية للمشكلة فى المنطقة تمكن العراق من الاحتفاظ بجزيرتى بوبيان ووربة، لأن ذلك يعتبر فدية للعراق واستسلاما للابتزاز، وأن إيران تدعو إلى حل إقليمى لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت بالتعاون بين إيران ودول الخليج العربية [١]. ولكن هنا يجب أن نشير إلى أن وراء رفض إيران هدفا استراتيچيا إيرانيا وهو «عدم السماح للعراق بأن يكون له إطلالة بحرية وقواعد على الخليج العربى تمكنه من العمل البحرى بحرية فى الخليج حيث إن ذلك سوف يشكل تهديدا للأمن القومى الإيرانى».

وفى يوم ١٢ أغسطس صرح الرئيس الإيرانى الإيرانى هاشمى رافسنجانى بأن

(١) دكتور محمد رضا فودة. الأمن القومى للخليج العربى. مرجع سابق ص ٦٩.

«وجود القوات الأجنبية فى المنطقة أحدث توترا بها، وأن إيران هى البلد الوحيد الذى يستطيع العالم أن يعتمد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج ومواردها النفطية»

فى يوم ١٣ أغسطس حدد المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى موقف إيران كالآتى :

١- عدم قبول الاحتلال العراقى للكويت بأى شكل من الأشكال.

٢- أن الحل الوحيد يبدأ بالانسحاب الفورى غير المشروط للقوات العراقية من الكويت.

٣- أن إيران مستعدة للدفاع عن مصالحها تحت أى ظرف كان.

وبذا فإننا نجد أن السياسة الإيرانية تجاه منطقة الخليج ترتكز على ثوابت ثلاث :

١- عدم موافقة إيران على تغيير حدود الكويت ، حيث إن ذلك سوف يعرض إيران لنفس الموقف مع العراق.

٢- عدم السماح بسيطرة العراق على جزيرتى وربة وبوبيان حتى يسمح للقوات البحرية العراقية بحرية حركة كبيرة فى الخليج.

٣- إظهار أن إيران هى القوة القادرة على حفظ الاستقرار والهدوء فى المنطقة، وأنه يجب على الدول الكبرى ودول المنطقة أن تعتمد عليها فى ذلك، وبذا يمكن أن تعود إيران لوضعها المتميز فى المنطقة والذى كانت تتمتع به إبان فترة حكم الشاه.

وبالرغم من مبادرة العراق التى طرحها للسلام مع إيران يوم ١٥ أغسطس ١٩٩٠ والتى نصت علي الآتى (١) :

١- أن تكون اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ هى الأساس لتسوية المشكلة بين العراق وإيران، وهى تقضى بتقسيم شط العرب بين الدولتين.

٢- سحب القوات العراقية من الحدود الإيرانية وكانت العراق تحتل مساحة ٢٥٠٠ كيلومترا داخل الأراضى الإيرانية.

٣- إتمام تبادل الأسرى فوراً، على أن يبدأ ذلك فى اليوم التالى لتلك المبادرة.

وبالرغم من إتمام هذه الاتفاقية، إلا أن الموقف الإيرانى استمر معارضا لاحتلال العراق للكويت، وصرح الرئيس الإيرانى يوم ١٦ أغسطس أى صبيحة اليوم التالى للعرض العراقى بأن «السلام مع العراق قضية منفصلة تماما عن قضية العدوان العراقى على الكويت».

وفى الفترة الراهنة بدأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية يغير من سياسته تجاه إيران خاصة مع محاولات إيران للتقرب من دول الخليج بالرغم من قلقه من زيادة حجم التسلح الإيرانى وزيادة قدراتها الهجومية، وكذلك لاستمرار احتلال إيران لجزر أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى، والتى وقفت كعقبة أمام إعادة بناء أى علاقات حسن جوار مع إيران.

---

(١) المرجع السابق . ص ٧٠.

فى فبراير ١٩٩٣ جرت اتصالات بين الرئيس هاشمى رافسنجانى وبين الرئيس الكويتى وكبار المسئولين السعوديين، وقد أعطت تلك الاتصالات مؤشرات بأن هناك تغيرا وتطورا فى العلاقات بين إيران والكويت والمملكة العربية السعودية. وترى إيران أن مشكلة أبوموسى يمكن أن تحل بالاتصالات العرضية بين إيران وإمارة الشارقة [١]، بدلا من تدويل المشكلة. وفى اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أكد المجلس سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على الجزر الثلاث مثار النزاع وأثار ذلك البيان رد فعل غاضب لإيران [٢] .

وقد قامت إيران نتيجة لموقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية أن قامت إيران بمد مياهها الإقليمية إلى مسافة ١٢ ميلا بحريا، وبذا أدخلت الجزر الثلاث تحت السيادة الإيرانية.

وفى شهر مايو ١٩٩٣ قام وزير الخارجية الإيرانى السيد على أكبر ولاياتى بزيارة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تناولت المباحثات رغبة إيران فى تنمية علاقاتها مع دول المجلس بعيدا عن مشكلة الجزر الثلاث. وهذه الزيارة قد أدت إلى تخفيف حدة التوتر وصدور بيانات ثنائية

---

(١) إمارة الشارقة تتبعها جزيرة أبو موسى، وهى عضو اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

(٢) I.I.S.S. Iran and Gulf Security Strategic Survey 1993-1994. London, 1993. P.141.

مشتركة تعبر عن النوايا الحسنة، وأدت أيضا إلى قيام عدد من المسئولين الكويتيين بزيارة إلى إيران فى شهر أغسطس وذلك بهدف تنمية العلاقات بين الدولتين. كذلك فإن التحرك الإيرانى كان يهدف للتغلب على ما أدت إليه مظاهرات الحجاج فى مكة المكرمة خلال موسم الحج، من سوء تفاهم وتوتر فى العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مشكلة الجزر الثلاث. وقد أبدى الطرفان استعدادهما لبدء محادثات مشتركة، ولكن الفجوة بين الدولتين كانت كبيرة ولم يتمكنا من وضع جدول أعمال للاجتماع متفق عليها، وبذا لم يعقد الاجتماع.

ثم أقرت دول مجلس التعاون الخليجى فى اجتماع القمة الحادى عشر الذى عقد فى الدوحة فى الفترة من ٢٢ – ٢٥ ديسمبر دور إيران فى التعاون مع الدول الخليجية فى الترتيبات الأمنية المستقبلية المنتظرة فى منطقة الخليج، وعلى أثر ذلك بدأت الاتصالات الثنائية بين كل من دول التعاون الخليجى وإيران للاتفاق على ذلك (١) .

ويمكننا أن نقول إن نقطة الخلاف الرئيسية فى الماضى والمستقبل بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجى هى عدم رغبة إيران فى تواجد أى قوى غير خليجية فى المنطقة، وخاصة بعد نهاية حرب تحرير الكويت، إلا أنه يبدو أن الدول الخليجية الست سوف ترفض ذلك ولن تمانع فى الاستعانة بالقدرات

---

(١) الأهرام الاقتصادى . زلزال الخليج من الغزو العراقى إلى المجهول. مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٠.

الغربية أو العربية المحدودة ولاسيما المصرية والسورية بالإضافة إلى عناصر محدودة من القوات الجوية والبحرية الغربية لمساندة دول مجلس التعاون الخليجى، وخاصة فى الفترة القريبة القادمة، كما أن دول مجلس التعاون الخليجى ستسعى إلى تدعيم قدراتها العسكرية، وهو ماستسمح به الدول الغربية من أجل الوقوف فى وجه كل من إيران والعراق.

إن إيران سوف ترحب بعودة العراق الجديد.. فى حالة تغيير نظام الحكم الحالى. من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتى من دخل الدول الخليجية الثمانى، وهى إيران والعراق ودول مجلس التعاون الخليجى الست. وتعتقد إيران حاليا أن أى ترتيب أمنى جديد فى المنطقة يجب أن يعتمد على الدول الثلاث الآتية:

١- الدول الست لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢- إيران.

٣- العراق فى حالة تغيير نظام الحكم الحالى فيه إلى نظام معتدل.

يكمل هذا نظام تعاون ثنائى بين دول مجلس التعاون الخليجى وإيران، وذلك فى مجال التنسيق ومعاهدة عدم اعتداء، والتعاون المشترك لتأمين الملاحة وإمدادات البترول إلى الدول المستهلكة له.

بمعنى آخر فإن المفهوم الإيرانى لأمن الخليج ينصرف إلى أنه مسئولية الدول المطلة عليه فحسب بمعنى أن ترتيباته يجب أن تتم فيما بين دول مجلس التعاون الخليجى الست وإيران، ومن ثم، فهى تعارض الاتفاقات التى عقدتها

الكويت مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا وروسيا الاتحادية وكذلك الاتفاقيات الأمريكية مع البحرين كما تعارض الترتيبات الدفاعية التى يمكن أن تنبع عن إعلان دمشق، والأمر الجدير بالذكر تلك الدعوة التي وجهتها إيران لعقد اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ووزير خارجية إيران فى طهران فى منتصف يناير ١٩٩٣، إذ رغم عدم تلبية الوزراء العرب لهذه الدعوة فإنها تعبر عن مدى الإصرار الإيرانى لترسيخ مبدأ المشاركة الإيرانية في ترتيبات أمن الخليج. يشجعها فى هذا تصريحات أمين عام مجلس التعاون الخليجى من وجود ثلاثة مستويات لترتيبات الأمن: المستوى الأول على مستوى دول المجلس، والثانى على المستوى العربى (إعلان دمشق)، والثالث على المستوى الإقليمى (بضم إيران بالإضافة إلى القوى الدولية الأخري)، كما تشجع إيران فى هذا الاتجاه الموقف الأصيل للسلطان قابوس المؤيد لدخول إيران فى الترتيبات الأمنية وإلى حد ما الموقف التكتيكي لقطر الذى تستخدمه فى مواجهة البحرين فى نزاعها على الحدود وأيضا تجاه المملكة العربية السعودية.

العلاقات الإيرانية العراقية :

أبدت دول مجلس التعاون الخليجى قلقها من بعض مظاهر التقارب بين إيران والعراق، بالرغم من قيام إيران بغارات جوية فى أعماق الأراضى العراقية ضد قواعد الحزب الكردى الديمقراطى فى شمال العراق وضد جبهة مجاهدى خلق فى منتصف العراق وذلك فيما بين شهرى مارس ويوليو

١٩٩٣ . وبالرغم من ذلك عقدت الدولتان محادثات مركزية على مشكلة أسرى الحرب. وفى لقاء بين وزيرى الخارجية فى الأمم المتحدة فى نيويورك اتفقا على إرسال وفد إيرانى على مستوى عال إلى العراق. وقام الوفد برئاسة نائب وزير الخارجية الإيرانى بزيارة العراق فى شهر أكتوبر.

وقد رحبت إيران بما تم إنجازه من تقارب مع العراق، وقد طلبت إيران من عمان أن تتولى مسألة تحسين العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك فى انعقاد المجلس والذى كان محددا له شهر ديسمبر. ولكن عمان أوضحت أنه من الصعب التنسيق بين دول المجلس وكل من إيران والعراق دون المساس بالمصالح العليا لدول المجلس الثلاث.

ويجب أن نلاحظ أن دول مجلس التعاون تنظر بخيفة إلى التقارب الإيرانى العراقى والذى أدى إلى منعها من التقارب معهما بالرغم من محاولات إيران المستمرة لتحقيق ذلك. ولكن سلطنة عمان تعارض هذا الموقف وتطرح تساؤلات حول كيف يمكن لدول الخليج أن تحقق أمنها القومى مع استمرار وجود خلافات رئيسية بينها وبين كل من إيران والعراق أكبر دولتين فى المنطقة.

محاولات الهيمنة الإيرانية على المنطقة :

استغلت إيران المتغيرات الإقليمية والدولية ، وانحسار دور العراق الإقليمى بعد حرب الخليج الثانية، لمطالبها وتوقيع اتفاقية تعترف فيها باتفاقية ١٩٧٥ كاملة، استغلتها لإظهار قدراتها على تأمين المنطقة ولتنفيذ استراتيجيتها

الرامية إلى الهيمنة على المنطقة [1] .

ويتضح ذلك من تصريحات المسئولين الإيرانيين حيث نجد تصريح وزير خارجية إيران يوم ١١ أغسطس بأن «إيران ترفض أى تسوية للنزاع فى الخليج يمكن العراق من الاحتفاظ بجزيرتى بوبيان ووربة لأن ذلك سوف يكون استسلاما للابتزاز، وأن إيران تدعوا إلى حل إقليمى لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت بالتعاون بين إيران ودول الخليج العربى».

ثم تلا ذلك تصريح الرئيس رافسنجانى فى اليوم التالى بأن «وجود القوات الأجنبية فى المنطقة أحدث توترا بها، وأن إيران هى البلد الوحيد الذى يستطيع العالم أن يعتمد عليه للدفاع عن أمن المنطقة ومواردها النفطية» ثم جاء بيان المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى والذى أوضح أن إيران جاهزة للدفاع عن مصالحها تحت أى ظرف كان. كذلك صرح «على بشارتى» نائب وزير الخارجية الإيرانى بأن «إيران ترفض حق مشاركة مصر وسوريا فى ترتيبات الأمن بالخليج.. وأن إعلان دمشق ليس سوى حبر على ورق».

وقد سعت إيران لتقوية موقفها حيث عملت على زيادة قدرات قواتها المسلحة حيث توجهت تجاه الاتحاد السوفيتى السابق والصين وكوريا الشمالية وفرنسا والأرجنتين وتمكنت من شراء ثلاث غواصات من روسيا وصلت الغواصة الأولى منها إلى إيران يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢، وتحاول أن تحصل على التكنولوچيا النووية.

---

(١) دكتور محمد رضا فودة. الهيمنة الإيرانية بمنطقة الشرق الأوسط. مجلة الدفاع. فبراير ١٩٩٣.

قامت إيران أيضا فى هذا الإطار بزيادة سيطرتها على جزيرة أبو موسى بمنع السكان العرب من العودة إلى الجزيرة وبدأت فى عملية تفريغ الجزيرة من سكانها العرب وإحلال مواطنين إيرانيين مكانهم، ومن وجهة النظر الاستراتيجية العسكرية فإن الجزر الثلاث هى أنسب نقاط ارتكاز للغواصات الإيرانية الجديدة التى يمكن من خلالها فرض إيران لسيطرتها الكاملة على مضيق هرمز.

ولاشك أن الظروف الإقليمية سمحت لإيران بالقيام بهذا التحرك حيث شغلت الولايات المتحدة والدول العربية بموضوع فرض الحظر الجوى على جنوب العراق، كذلك عدم تنفيذ إعلان دمشق وترك عملية تنفيذه لاتفاقيات ثنائية، ولاشك أن ذلك أدى إلى عدم وجود قوة فى المنطقة توقف أطماع إيران.

وقد كثر الحديث عن جهود وساطة عربية على رأسها سوريا، وكذلك التحرك لعرض القضية على الأمم المتحدة، أو الدخول فى محادثات ثنائية بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة.

التحرك الإيرانى فى منطقة القرن الأفريقى :

ولم تقتصر محاولات الهيمنة الإيرانية على دول الخليج بل تعدتها إلى منطقة القرن الأفريقى إلى كل من السودان والصومال. ففيما يختص بالسودان سوف نجد أن إيران سارعت لاحتواء الثورة السودانية منذ نشأتها ثم زادت من توطيد علاقاتها معها لدعمه عسكريا عندما فشل السودان فى

الحصول على دعم عسكرى لتتمكن القوات المسلحة السودانية من العمل فى الجنوب، وكذلك لرفض مصر دعم السودان بالأسلحة لمواجهة مشكلة الجنوب، حيث ترى مصر أن مشكلة جنوب السودان هى مشكلة داخلية يجب أن تحل بالطرق السلمية ودون تدخل خارجى. كذلك فإن توتر العلاقات العربية/السودانية نتيجة لموقف السودان من حرب الخليج الأخيرة أدى إلى زيادة التقارب الإيرانى / السودانى.

وقد جاء ذلك التحرك من جانب إيران مواكبا لسعى الرئيس السودانى الفريق عمر البشير لشن حملة عسكرية لإخضاع الجنوب والقضاء على قوات جون جارنج، وهذا يستلزم ضمان إعادة تسليح القوات السودانية مع ضمان استمرارية إمدادها بالذخائر وقطع الغيار اللازمة، وهنا تلاقت أهداف الدولتين، ولعب حسن الترابى دورا رئيسيا فى زيادة التقارب بينهما، مما أدى إلى قيام الرئيس الإيرانى بزيارة السودان، كذلك قيام إيران بتمويل صفقة سلاح صينية تقدر بحوالى ٣٠٠ مليون دولار، كذلك توقيع اتفاق لاستغلال ميناء بورسودان لمدة ٢٥ عاما.

وبذا نجد أن التحرك الإيرانى فى السودان عمل على تحقيق الأهداف الآتية :

- محاولة مساعدة حسن الترابى لتولى السلطة فى السودان، وهذا سوف يخدم الأيديولوچية الإيرانية فى تحركها فى المنطقة.

- تفتيت الصف العربى الذى تخشى من تجمعه ضدها.

- إمكانية التواجد داخل البحر الأحمر من خلال تواجدها فى السودان، أي غرب المملكة العربية السعودية، وبذا فإن تواجد قوات إيرانية ذات ثقل معين فى منطقة البحر الأحمر، سوف يضع الخليج بين فكى كماشة.

- إثارة القلاقل والاضطرابات داخل جمهورية مصر العربية وهى إحدى دول بيان دمشق، وسبق أن دعمت العراق فى حربه ضدها، ويتم ذلك من خلال دفع عناصر تخريب وتدعيم العناصر المتطرفة فى صعيد مصر، والتى من نتيجتها الاعتداء على السياح التى تمت أخيرا فى مصر.

- إمكانية نشر الدعوة الخومينية فى المنطقة وفى الدول العربية فى غرب أفريقيا من خلال السودان.

ولاشك أن التوتر الحاد فى العلاقات بين إيران ومصر الجارى الآن، مصدره الوجود الإيرانى فى السودان.

وإذا ماتناولنا التحرك الإيرانى فى الصومال فسوف نجد أن إعلان قيام الاتحاد الإسلامى فى الصومال وهى جبهة أصولية ووجود عناصر داعمة لها من تلك العناصر التى كانت تقاتل فى أفغانستان، وقيام الاتحاد بالقتال فى شمال وجنوب الصومال، ومحاولاته فى الشمال الاستيلاء على ميناء «بوصاصو» ثم توجهه إلى ميناء «لاس قرى» بعد فشله فى الاستيلاء على ميناء «بوصاصو» نتيجة وجود الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال التى

يرأسها الجنرال عبد الله يوسف. ولاشك أن محاولات الاتحاد الإسلامى الصومالى من الاستيلاء على الميناء تهدف إلى إمكانية تلقى الدعم من إيران التى قامت بدعمه بالمقاتلين من إيران والسودان ومصر، حيث يصعب إمداد الاتحاد من اتجاه أثيوبيا للاختلاف الأيديولوچى بينهما، وكذلك ترفض چيبوتى تسهيل مثل هذه العملية حيث إن تواجد دولة إسلامية أصولية على حدودها تشكل تهديدا لأمنها القومى.

وهنا يظهر بوضوح الدور الإيرانى فقد قامت إيران بإحضار المتطوعين من أفغانستان ودفعتهم إلى الصومال وتشير الأنباء إلى أنهم تلقوا تدريبهم فى بيشاور فى إيران، وقد عارض الاتحاد الإسلامى الصومالى عملية إرسال قوات الأمم المتحدة إلى الصومال، حيث ستحد هذه القوات من حرية حركة الاتحاد سواء فى الشمال أو فى جنوب الصومال.

وأعلن السيد «عويس يوسف» وزير شئون الرئاسة فى حكومة على مهدى أن الصومال شكل لجنة وزارية فنية للبحث فى سبل التعاون مع «المؤتمر الشعبى العربى الإسلامى» الذى يتولى أمانته الدكتور «حسن الترابى» ولاشك أن مثل هذا التقارب سيؤدى إلى تقارب صومالى إيرانى.

جمهورية اليمن :

تقوم إيران بالتحرك داخل اليمن أيضا من خلال القوات الفلسطينية المتمركزة هناك، والذى أدى إلى اعتقال مسئول التوجيه المعنوى الفلسطينى، وقامت منظمة التحرير بمحاكمته.

الأردن :

قامت إيران بالتحرك داخل الأردن من خلال تنظيم «شباب النفير الإسلامى» والنائب يعقوب قرش وهو «أمير التنظيم» والنائب ليث شبيلات وكانت إيران تمدهم بالأموال (١) .

وبذا نجد أن إيران قد نجحت فى التواجد والسيطرة على الجزر الثلاث بمضيق هرمز، وتواجدت داخل السودان، وتعمل على التواجد داخل الصومال واليمن والأردن وهذا يمكنها من إحاطة الخليج شرقه وغربه، بل خلخلته أيضا من الداخل عن طريق قطر، وهذا يمكنها عند إتمامه من توجيه ضربة للخليج ولمصر، بالإضافة إلى ماتحاول أن تقوم به فى الجزائر فى الفترة الراهنة.

إيران والمياه :

تعتبر منطقة شبه الجزيرة العربية واحدة من مناطق العالم قليلة الأمطار ويقع معظمها فى حزام الصحارى المدارية ومعظم أراضيها إما قاحلة أو شبه قاحلة، لذا فإنها فى احتياج إلى المياه العذبة اللازمة للحياة بشبه الجزيرة خاصة مع الزيادة السكانية الحديثة ومع تطور المشروعات الزراعية التى فى احتياج للرى الدائم ومن الأمثلة الواضحة فى هذا التطور المملكة العربية السعودية التى أمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتى من الثروة الحيوانية وزراعة القمح.

---

(١) جريدة الحياة . لندن، عددى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢، ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢ .

كذلك فهناك فجوة غذائية كبيرة فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (انظر الملحق أ) مطلوب لتغطيتها ولتحقيق الأمن القومى لدول الخليج أن تتم تنمية اقتصادية لدولها، وذلك يتطلب تنمية مصادرها من المياه وخاصة أن هذه الدول تعانى عجزا فى المياه (انظر الملحق ب).

تسعى إيران فى الفترة الراهنة فى إطار توثيق علاقاتها مع قطر إلى استخدام المياه كأداة سياسية واقتصادية فى علاقاتها الإقليمية بدول المنطقة حيث بدأت مثل تركيا فى انتهاج نفس الأسلوب كأحد الوسائل لتوطيد وضعها فى منطقة الخليج. وقد عرضت إيران إمداد قطر بالمياه العذبة الذى يهدف ليس فقط إلى منافسة مشروع أنابيب السلام التركى بل وأيضا إلى ربط قطر مائيا بإيران فى ظل ماقد يثار من مشاكل نتيجة لاستغلال البلدين لأكبر حقل غاز طبيعى فى العالم تحت مياه الخليج العربى والذى يسمى بحقل الشمال، حيث يقع على حدود الرصيف القارى وتملك قطر $\frac{٧}{٨}$ من الحقل والباقى لإيران. وقد قامت إيران بدعم قطر عند قيام مشكلة الحدود بين قطر والمملكة العربية السعودية عام ١٩٩٢.

القدرة المسلحة الإيرانية :

تعمل إيران منذ عهد الشاه على أن تكون هى القوة المهيمنة على المنطقة وهذا لايتأتى إلا باحتفاظ إيران بقوة مسلحة ذات قدرات عالية لذا وجب أن نتعرض بالدراسة ليس فقط للقدرة المسلحة الإيرانية بل أيضا لقدرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويمكننا أن نقسم الدول الخليجية إلى مجموعتين من حيث القوى العسكرية:

المجموعة الأولى : وهى مجموعة قوية ومنظمة نسبيا وتشمل كل من : إيران، العراق، السعودية.

المجموعة الثانية : وهى مجموعة ضعيفة عسكريا وتشمل باقى دول الخليج.

وهناك عوامل لها تأثير فى تكوين وتسليح دول المنطقة (المجموعة الثانية) وكفاءتها القتالية والتى يمكن إيضاحها فى الآتى [١] :

- انخفاض التعداد السكانى لمواطنى هذه الدول وهذا لايمكنها من تشكيل قوات مسلحة وطنية، وخطورة تشكيل قوات مسلحة من المستوطنين.

- انخفاض مستوى التعليم مع تغيب الكوادر المؤهلة اللازمة لإنشاء القيادات القادرة على استيعاب التطور التكنولوچى وأساليب القتال الحديثة.

- عدم وجود قاعدة صناعية يمكنها الوفاء باحتياجات ومتطلبات القوات المسلحة وبالتالى فإن ذلك سوف يؤدى إلى استيراد هذه الاحتياجات من الخارج، وهذا سوف يؤثر على القدرة الاقتصادية للدولة، ويجعل الدولة المستوردة تدور فى فلك الدولة المصدرة للسلاح.

---

(١) د. محمد رضا فوده ، أمن الخليج العربى وأثره على الأمن القومى المصرى، مرجع سابق، ص ٦٢-٦٥.

– ضعف قدرات وإمكانيات القوات المسلحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى، أدى إلى عدم قدرة هذه الدول على تشكيل الجيش الموحد والذى طرحت فكرة إنشائه بعد حرب الخليج الثانية.

العوامل التى ساعدت على تصاعد التسلح فى المنطقة :

هناك عوامل كثيرة أدت إلى وجود سباق للتسلح فى المنطقة منذ نشأة دولها، وأدت إلى زيادة حجم الإنفاق العسكرى ويمكن إيضاح تلك العوامل فى الآتى :

– ضمان تأمين أنظمة الحكم فى المنطقة، وبالتالى لضمان استقرارها.

– اهتمام الدول الكبرى المنتجة للسلاح باسترداد الأموال التى تدفعها ثمنا لبترول المنطقة، من خلال إغراق المنطقة بالأسلحة، والتى قد تكون خارج قدرات الأفراد.

– رغبة الدول الكبرى فى التغلغل فى المنطقة وربط دولها بالدول الكبرى من خلال ربط دول المنطقة عسكريا بالدول الكبرى، بل وإمكانية السيطرة عليها من خلال التحكم فى قطع الغيار والذخائر.

– تنافس إيران والعراق للسيطرة على المنطقة، وخاصة بعد الحرب الثانية، ورغبة دول المنطقة فى اقتناء المزيد من السلاح المتطور بعد حرب العراق / الكويت.

مخاطر التسلح فى المنطقة:

أدى سباق التسلح فى المنطقة إلى عدد من المخاطر نوضحها فى الآتى:

- ازدياد نفوذ المؤسسة العسكرية، وهذا أدى إلى تحولها إلى قوى ضغط ذات ثقل فى اتخاذ القرارات السياسية.

- استنزاف موارد الدولة التى يمكن أن توجه إلى التنمية الاقتصادية.

- اللجوء إلى الحلول العسكرية لفض ما قد ينشأ من نزاع بين دول المنطقة بدلا من اللجوء إلى الحلول السلمية مثل حرب إيران / العراق، العراق/ الكويت، قطر/البحرين، قطر/السعودية.

القوات المسلحة لدول المنطقة :

انظر الملحق (جـ) المرفق والذى يوضح الميزان الاستراتيچى بين القوات المسلحة الإيرانية، العراقية، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وسوف نستعرض القوات المسلحة الإيرانية واستراتيچيتها بالتفصيل نظرا لأنها مجال هذه الدراسة. وسوف نتعرض للقوات المسلحة الإيرانية فى فترتى حكم الشاه ثم فترة مابعد الثورة الإسلامية، ثم النظرة المستقبلية لتطويرها حتى عام ٢٠٠٠ (١) .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٦-٦٨.

ا - فترة حكم الشاه :

كانت القوات الإيرانية خلال عهد الشاه تعتبر من أقوى القوات المسلحة فى المنطقة ويرجع ذلك إلى عاملين :

أ- الأول : رغبة الشاه فى الاحتفاظ بقوات مسلحة قوية يسيطر بها على المنطقة، ويمكن من خلالها إحياء القومية الفارسية.

ب- الثانى: رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى تقوية حليفتها إيران والتى تتواجد على حدود الاتحاد السوڤيتى، وكذلك يمكن للولايات المتحدة من خلال إيران تنفيذ أهدافها واستراتيچيتها فى المنطقة ومواجهة المد اليسارى فى هذه الفترة.

وتمكن الشاه من إنشاء قوات مسلحة قوية فى جميع الأفرع الرئيسية وسلحت بأحدث الأسلحة الغربية واستعان بـ ٣٥ ألف خبير عسكرى أمريكى لتدريبها. وركز الشاه على القوات البحرية بهدف إمكانية السيطرة على مضيق هرمز ثم صاحب ذلك الاستيلاء على جزر «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى».

وقد بلغت تكاليف تسليح القوات الإيرانية ٥٣ مليار دولار خلال أربع سنوات.

٣- فترة الثورة الإسلامية :

بقيام الثورة الإسلامية فى إيران تأثرت القوات المسلحة تأثرا كبيرا نتيجة لمجموعة من العوامل التى أدت إلى انخفاض الكفاءة القتالية للقوات المسلحة والتى سوف نوضحها فى الآتى [١] :

- تغير الأهداف الاستراتيچية لإيران وتخليها عن دور شرطى الخليج للتركيز على تثبيت دعائم الثورة داخليا، مما أدى إلى تشكيل الحرس الإسلامى، وأثر ذلك على هروب أفراد من القوات المسلحة، واعتقل القادة الأكفاء الذين كانوا يدينون بالولاء لشاه إيران، مما أدى إلى انخفاض الكفاءة القتالية للقوات المسلحة، كذلك انخفاض نسبة استكمال الوحدات إلى ٤٠٪ من المرتب.

- اتخاذ خط سياسى معاد للولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى توقف الولايات المتحدة عن إمداد إيران بالأسلحة والذخائر اللازمة، وهذا بالتالى أدى إلى ضعف الصيانة مما تسبب فى تعطيل الكثير من الأسلحة، وانخفضت نسبة الصلاحية الفنية للمعدات والأسلحة.

- انهيار الضبط والربط فى القوات المسلحة نظرا لأن الثورة قامت باستمالة ضباط الصف والجنود، بالإضافة إلى اشتراك بعض ضباط الصف فى الثورة اشتراكا فعليا، مما أدى إلى تعاليهم على قادتهم وعدم استجابتهم

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٩-٧٠.

للتعليمات التى تصدر إليهم.

- قيام القوات المسلحة عند بدء الثورة فى محاولة قمعها والقضاء عليها.

- انخفاض الكفاءة للقوات المسلحة نتيجة :

- إلغاء صفقة الأسلحة الأمريكية التى كان يبلغ ثمنها ٩,٢ مليار دولار.

- تخفيض حجم القوات إلى ٥٠٪ من حجمها فى ذلك الوقت.

- حدوث سرقات لأسلحة القوات المسلحة نتيجة لحالة الفوضى التي عمت الدولة فى ذلك الوقت.

- سحب الخبراء الأمريكيين مع وجود نقص فى الكوادر الفنية اللازمة لتشغيل وصيانة الأسلحة والمعدات المتطورة التى كانت لدى القوات المسلحة.

وعندما لمست الثورة أهمية القوات المسلحة وشرعت فى إعادة بنائها وتنظيمها، قامت الحرب العراقية / الإيرانية التى أرادت استغلال فترة ارتباك إيران لتسترد الأراضى التي تطالب بها، وهنا ظهر بوضوح ضعف القوات الإيرانية وعدم تمكنها من مجابهة القوات العراقية، بالرغم من نجاحها فى بعض القطاعات من إيقاف الزحف العراقى.

وفى عهد الرئيس الإيرانى «رافسنجانى» تبنت إيران استراتيچية جديدة

تسعى إلى تحقيق الآتى :

- الاتجاه نحو بناء قوات مسلحة إيرانية حديثة مسلحة بأحدث الأسلحة المتطورة التى تفوق أى سلاح آخر فى المنطقة، وذلك بهدف خلق قوات مسلحة يمكنها أن تساند السياسة الإيرانية الخارجية الساعية للسيطرة على المنطقة، وأن يكون لها اليد الطولى فى تأمين منطقة الخليج التى ترى إيران أنها من مسئوليتها (١) .

ولتتمكن إيران من بناء تلك القدرة العسكرية المتطورة قامت بالآتى :

- زيادة حجم قواتها المسلحة بما يمكنها من أن تصبح ثالث أو رابع قوة مسلحة فى العالم فى نهاية هذا العقد.

- زيادة قدراتها من الأسلحة فوق التقليدية والنووية حتى يمكنها امتلاك سلاح ردع، لردع أى قوة تحاول أن تنال من إيران أو تقف فى سبيل تنفيذ استراتيچيتها.

- التعاون مع الغرب فى مجال الحصول على التكنولوچيا المتقدمة فى القطاعين المدنى والعسكرى.

- تطوير القاعدة الصناعية الإيرانية وتنمية صادراتها التجارية والحصول

---

(١) د. عبد الرحمن رشدى الهوارى. دول الجوار الجغرافى العربى - مركز الدراسات الاستراتيچية. القاهرة. نوفمبر ١٩٩٣. ص ٨٠-٨٢.

على المزيد من الدخل من العملات الأجنبية بزيادة صادراتها من البترول، وإيجاد مكان لها فى السوق الآسيوية.

– إعادة الدور الإيرانى المهيمن على المنطقة، فى ظل ضعف عسكرى عراقى، مع تغذية الصراعات داخل العراق من خلال الشيعة لبقاء العراق فى موقف متدنٍّ غير قادر على مناوأة الدور الإيرانى فى منطقة الخليج.

– دعم مشروع المذهب الشيعى، بوصف أن إيران هى الراعية لهذا الدور، حتى لو أدى ذلك إلى التدخل فى الشئون الداخلية لبعض الدول لدعم الفئة الشيعيةفيها.

– أن يكون لإيران دور رئيسى فى عملية أمن الخليج، وترى إيران أنها الدولة الأكثر تأهيلا للقيام بهذا الدور، وتعمل جاهدة على إحباط إعلان دمشق وإبعاد مصر وسوريا عن المنطقة.

وفى إطار توازن القوى فإن الخبرة التاريخية لعلاقات توازن القوى بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافى تشير إلى أنه كلما برز التيار القومى العربى الوحدوى، سعت دول الجوار الجغرافى إلى التحالف وهنا نشير إلى كل من تركيا وإيران، لمواجهة هذا التيار الوحدوى الذى تخشاه الدولتان حيث تبرز كتلة عربية قوية فى المنطقة تؤثر على مصالحها فيها (١) فى حين أنه كلما تراجع تيار الوحدة وتفتت وتشرذم العالم العربى، كلما قامت الدولتان

---

(١) لواء ركن سعيد فاضل. ندوة التحديات المستقبلية لأمن مصر القومى من منظور الصراع على المياه. القاهرة ١٩٩٢٠.

بالتحرك بحثا عن دول لهما فى المنطقة ولاتقتصر إيران على دور لها فى منطقة الخليج بل تتعداها إلى المنطقة العربية كليا.

حجم القوات الإيرانية المنتظر عام ٢٠٠٠ :

يوضح الملحق (د) المرفق الحجم المتوقع للقوات المسلحة الإيرانية عام ٢٠٠٠، وهذا الحجم المتنامى يوضح الأهداف والأطماع التوسعية الإيرانية، والتى قد تلجأ فى سبيل تحقيقها إلى استخدام القوة العسكرية، لذا عملت على زيادة حجم هذه القوى، بالرغم من أنه قد يؤثر على حجم الإنفاق العسكرى، ولاشك أن مجال التطوير شمل جميع أفرع القوات المسلحة بل شمل أيضا إمكانية إنتاج أسلحة الردع النووى.

ومن تحليل الجدولين (جـ - د) ، وفى ضوء استراتيچية إيران المستقبلية نخرج بالآتى :

أ- تحديث وزيادة عدد الدبابات الإيرانية التى من المنتظر أن تصل إلى ٣٥٠٠ دبابة قتال عام ٢٠٠٠، بالرغم من أن طبيعة الأرض لاتسمح باستخدام الدبابات على نطاق واسع حيث يوجد الخليج بينها وبين دول الخليج العربية، وكذلك طبيعة الأرض بين العراق وإيران التى لاتسمح باستخدام الدبابات على نطاق كبير حيث الطبيعة الجبلية لجزء كبير من قطاع المواجهة بين إيران والعراق، ولاشك أن استخدام مثل هذا العدد من الدبابات غربيا سوف يحتاج إلى أسلوب للنزال البحرى.

ب- زيادة قطع المدفعيات وتحديث أنواعها والتى ينتظر أن تصل إلى ١٠٠٠ قطعة عام ٢٠٠٠ أى حوالى ٨٠ كتيبة مدفعية ميدان، ١٣ لواء صواريخ وهذا يزيد من قدراتها القتالية .

جـ - تطوير شبكة الدفاع المضاد للدبابات باستخدام الأسلحة المضادة للدباباتالموجهة.

د- تطوير القوات الجوية وزيادة القاذفات الثقيلة لتكون ٢٤ قاذفة ثقيلة تظهر أن هناك تطويراً فى استراتيچية إيران، حيث إن هذه القاذفات هى قاذفات بعيدة المدى، وأن منطقة الخليج ليست هى الهدف لمثل هذا النوع من الطائرات، وإنما أهدافها سوف تكون فى أعماق أبعد من منطقة الخليج. كذلك فإن استخدام مثل هذا النوع من الطائرات من مطارات دولة صديقة أخرى، أو استخدام أسلوب إعادة الملء الجوى، فإن ذلك سوف يمكنها من قصف أهداف على أعماق أكبر.

هـ - على مستوى القوات البحرية فإن إيران تحاول أن تزود قواتها بحوالى ٢٠ سفينة إبرار، وهذا سوف يسهل عمليات الإبرار الساحلى وهنا يمكننا أن نؤكد أنها سوف تستخدم الدبابات فى عمليات الإبرار، وهذا لاشك يشكل تهديدا لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. هذا بالإضافة إلى أن إدخال الغواصات إلى المنطقة لأول مرة، سوف يزيد من إمكانيات إيران فى السيطرة على الخليج العربى كممر مائى.

الخاتمة

لاشك أن إيران دولة لها ثقلها ومركزها فى المنطقة فى الماضى وفى الحاضر، ولها علاقاتها ومصالحها مع الدول العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على وجه الخصوص. ولإيران علاقاتها الإقليمية والدولية وعلى مستوى العالم الإسلامى.

ولإيران استراتيچيتها الساعية إلى أن تكون قوة إقليمية يعمل لها حساب عند التخطيط لتأمين المنطقة، وهذا يجعلها تصطدم بقوى إقليمية أخرى سواء على مستوى العالم العربى أو من خارج العالم العربى، وهذا أدى إلى قيامها بتحرك نشط فى اتجاه محاولات الهيمنة على المنطقة، وسوف يؤدى ذلك إلى مزيد من التوتر فى المنطقة والذى سوف يسمح بمزيد من التدخل الأجنبى فيها ويؤدى إلى حالة من عدم الاستقرار تؤثر على التنمية الشاملة لدول المنطقة.

ولاشك أن إيران بقدراتها وإمكانياتها يمكنها إذا ماتبنت استراتيچية تهدف إلى مزيد من التعاون مع دول المنطقة فى مجال التنمية الشاملة لدولها أن تحقق تعاونا فعالا ولكن هذا يستلزم حل المشاكل بين إيران ودول المنطقة حلا سلميا وأبرز تلك المشاكل هى مشكلة جزر الخليج الثلاث التى احتلتها إيران، ويجب أن تبنى إيران سياستها على أساس احترام المواثيق والمعاهدات الدولية. وأن تضع إيران نصب أعينها أن استقرار منطقة الخليج العربى والشرق الأوسط هو استقرار لإيران نفسها يمكنها من السير فى

اتجاه بناء الدولة. كذلك فإن تبنى إيران لأى استراتيچية هجومية أو محاولات للهيمنة فى المنطقة، سوف تواجه من قبل الدول الإقليمية والكبرى التى لها مصالحها الاستراتيچية فى المنطقة وتسعى للحفاظ عليها، والتى قد لاتتوانى عن استخدام القوة المسلحة لإحباط مثل هذه المحاولات الإيرانية.

ويجب أن تعمل إيران على أن يكون الخليج العربى، ذلك الممر المائى ذو الأهمية الاستراتيچية عالميا، هو ممر سلام وممر تعاون وربط بين دول المنطقة، وليس ممرا للصراع بينها.

والتساؤل المطروح الآن هو : هل حقيقة تسعى إيران لإقامة علاقات حسن جوار مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ وهل هذه العلاقات يمكن أن تنمو وتستمر فى ظل احتلال إيران لجزر الخليج الثلاث؟

كذلك هناك تساؤل رئيسي حول: ضد من سوف توجه القوة العسكرية الإيرانية المتنامية القدرات؟ فلاشك أنها سوف توجه غربا فهل سوف توجه ضد دول مجلس التعاون أم ضد العراق؟

أما ما يثير القلق الأكبر فهى محاولات إيران لتنمية قدراتها النووية، أى امتلاك سلاح الردع الاستراتيچى، وما الهدف من ذلك؟ وأيضا ضد من سوف توجه عملية الردع أو عملية الاستخدام لهذا السلاح؟ وهنا فإننا نرى إخراج إسرائيل من مثل هذا التهديد، نظرا لما لإيران من علاقات سرية مازالت مستمرة مع إسرائيل.

وهنا نطرح الآتى لكى تتمكن إيران من تحقيق أمن واستقرار المنطقة:

١- أن تقوم إيران بحل مشكلة الجزر حلا سلميا، وأن تلغى قرارها بمد مياهها الإقليمية إلى مسافة ١٢ ميلا بحريا، بما يعيد الجزر الثلاث إلى المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

٢- أن تمتنع إيران عن محاولاتها لإقامة قاعدة صناعية نووية حيث إن ذلك لن يشكل تهديدا لأمن الخليج فقط، بل سوف يزيد من حدة الصراع النووى فى منطقة الشرق الأوسط، وسوف يعطى الذريعة لإسرائيل لاستمرار موقفها المتعنت فى محادثات ضبط التسلح.

٣- أن تمتنع إيران عن محاولات التدخل فى الشئون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجى، وأن تعترف بأن مسئولية تأمين دول مجلس التعاون الخليجى هى من مسئولية دول المجلس نفسه، وبالأسلوب الذى تراه، فى مقابل أن تمتنع دول المجلس عن اتخاذ أى موقف يؤدى إلى المساس بالمصالح القومية الإيرانية.

٤- أن تشارك إيران مع دول مجلس التعاون الخليجى فى وضع خطة أمنية لتأمين الخليج العربى كممر مائى حيوى.

٥- أن يوجد تعاون إيرانى / خليجى فى مجال التنمية الشاملة المتبادلة بين إيران ودول مجلس التعاون.

وهنا فإن إيران بامتناعها عن تهديد دول الخليج العربية، وبالامتناع عن ماتقوم به من محاولات الحصول على القدرة النووية، سوف يؤدى إلى منع الوجود الأجنبى فى المنطقة والذى يشكل تهديدا لها وللعالم العربى.

الملاحق

ملحق (أ)

الفجوة الغذائية لدول الخليج العربية

القطر	الفجوة الغذائية (مليون دولار)
دولة الإمارات العربية المتحدة	٩٤٣
دولة البحرين	٢١٠
المملكة العربية السعودية	٢٩٨٤
سلطنة عمان	٣٠٢
دولة قطر	١٨٩
الكويت	٩٩٥

المصدر : جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. التقرير الاقتصادى العربى الموحدة، ١٩٨٥ - ١٩٩١، القاهرة، ١٩٩١.

ملحق (ب)

العجز فى المياه فى دول الخليج العربية

الدولة	العجز فى المياه (كيلومتر المكعب)
البحرين	-١٥٪
الكويت	-١٥٪
قطر	-١٠٪
المملكة العربية السعودية	-١,٠٠
دولة الإمارات العربية المتحدة	-٢٠٪
دولة عمان	-

المصدر : جامعة الدول العربية. التقرير الاقتصادى العربى الموحد. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ١٩٨٥ - ١٩٩١، القاهرة. ١٩٩١.

ملحق (جـ)

الميزان العسكرى لإيران، العراق، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

عناصر العقوة المسلحة	إيران	العراق	دول المجلس
قوات عاملة (ألف جندى)	٤٧٣	٣٨٢	٣٠٠
قوات احتياط (ألف جندى)	٣٥٠	٦٥٠	–
القوات البرية (ألف جندى)	٣٢٠	٣٥٠	٢٦٥
دبابات قتال	٧٠٠	٢٢٠٠	١٧٠٠
ناقلات جند مدرعة	٩٠٠	٢٧٠٠	٥٠٠٠
قطع المدفعية وقواذف صواريخ	٢٣٠٠	٢٠٨٠	١١٠٠
طائرات مقاتلة وقاذفة	٢٩٣	٣٦٠	٦٥٠
هيليوكوبتر مسلح			١٥٠
غواصات	٢		
حجم الانفاق العسكرى (مليار	٥.٧٩	٨.٦١	٨٢.٩٨
دولار)	١٧٠	–	–

المرجع : I.I.S.S. The Military Balance 1983-1994, London, 1993.

ملحق (د)

حجم القوات الإيرانية المنتظر عام ٢٠٠٠

أولا : القدرات البرية :

١- الوحدات :

- ٨ فرقة مدرعة
- ٨ فرقة مشاة ميكانيكى
- ٩ فرقة مشاة
- ٢٢ فرقة حرس ثورى
- ١ فرقة قوات خاصة
- ١ فرقة مظلات

الإجمالى ٤٩ فرقة. تزداد عند التعبئة بزيادة حجم فرق المشاة وفرق الحرس الجمهورى.

٢- الأسلحة والمعدات :

حسبت طبقا للعقود الحالية والمنتظرة وحجم التصنيع المتوقع

٣٠٠٠ - ٣٥٠٠ دبابة قتال

٨٠ دبابة خفيفة

٨٠٠ مركبة استطلاع

٢٥٠٠ مركبة قتال مدرعة

١٥٠٠ مركبة مدرعة

٣٠٠٠ قطعة مدفعية أنواع

٢٥٠ قاعدة إطلاق صواريخ أرض / أرض

ثانيا : القوات الجوية :

٧١٥ طائرة مقاتلة

٢٤ طائرة قاذفة ثقيلة

٨ طائرات إنذار مبكر

١٥٠ طائرة نقل

١٠٧ طائرة هيليوكوبتر مسلحة

١٢٥ طائرة هيليوكوبتر خدمة عامة

٦ طائرات إمداد جوى

عدد من طائرات التدريب

ثالثا : القوات البحرية :

٣ مدمرات

٧ فرقاطات

٨ كاسحات ألغام

٢٠ زورق صواريخ

٢٠ سفينة إبرار

٤ سفن مكافحة غواصات

٢٤ هيليوكوبتر مسلحة

٤-٥ غواصات

١٤ وسادة هوائية

٨ سرايا صواريخ ساحلية

٦٠ زورق انتحارى

٤٠ زورق داورية

رابعا : المجال النووى :

١- هناك تعاون مشترك بين إيران والصين وباكستان وكوريا الشمالية فى هذا المجال لإنتاج رأس نووى يحمل على صواريخ أرض / أرض من طراز سكود ٢ والذى يصل مداه إلى ٥٠٠ - ٦٠٠ كم.

٢- لدى إيران تحت الإنشاء :

٢ مفاعل نووى ٣٠٠ ميجاوات من الصين

١- مفاعل نووى ٤٤٠ ميجاوات من روسيا

المصدر : دكتور عبد الرحمن رشدى. إيران دراسة مستقبلية . غير منشورة. القاهرة ١٩٩٣.

المراجع

١- سعيد فاضل : الثورة الإيرانية وأثرها على الخليج العربى، كلية الدفاع الوطنى، القاهرة ، ١٩٨٠.

٢- د. صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٣.

٣- د. عبد الرحمن رشدى : دول الجوار الجغرافى العربى، مركز الدراسات الاستراتيچية ، القاهرة، ١٩٩٣

٤- د. كمال عبد الحميد : الوحدة الاستراتيچية للخليج العربى، مركز دراسات الخليج العربى والجزيرة، ١٩٧٥.

٥- د. محمد رضا فودة : أمن الخليج العربى وأثره علي الأمن المصرى. كلية الدفاع الوطنى، القاهرة ، ١٩٨١.

٦- د. محمد رضا فودة : الأمن القومى للخليج العربى ، الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامى، باريس، ١٩٩١.

٧- د. محمد عبد الغنى سعودى : الوطن العربى، المكتبة النموذجية، القاهرة، ١٩٧٨.

٨- د. محمود حافظ : استراتيچية الغرب فى الوطن العربى، القاهرة، مكتبة الأنجلو الأمريكية، ١٩٦٧.

٩- د. مصطفى عبد القادر : دراسات فى الخليج العربى المعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٨٧.

١٠- معهد البحوث والدراسات العربية : العلاقات الإيرانية العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

دوريات :

١١- إبراهيم يازدى : تصريح ، جريدة الأهرام، مارس ١٩٧٩.

١٢- أنيس منصور : عرض لكتاب مكاسب الحرب، جريدة الأهرام، ١٥ و١٦ يونيو ١٩٩٣.

١٣- الأهرام الاقتصادى : زلزال الخليج من الغزو العراقى إلى المجهول، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٠.

١٤- جريدة الحياة : لندن عدوى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢، ٢٣ من نوفمبر ١٩٩٢.

١٥ - ملحق الكتاب رقم (أ).

١٦- ملحق الكتاب رقم (ب).

١٧- د. محمد رضا فودة : الهيمنة الإيرانية بمنطقة الشرق الأوسط، مجلة الدفاع، فبراير ١٩٩٣.

١٨- مجلة المستقبلة العربى ، العدد ٢٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير ١٩٨١.

مراجع بالإنجليزية :

1- MOLLY IZZARD. The Gulf, London, 1980

2- George, M. The Theory behind Khomeini 's Vision of an Islamic Republic, London, 1946.

3- I.I.S.S. The Military Balance 1983-1994, London, 1993.

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

هذا الكتاب

يهدف هذا الكتاب إلى إلقاء الضوء على الأهمية الاستراتيچية لمنطقة الخليج العربى، التى تتزايد باستمرار وتؤدى إلى صراع الدول الكبرى والإقليمية على السيطرة عليها حفاظا لمصالحهم فى المنطقة والتى ترجع إلى وجود السلعة الاستراتيچية الرئيسية وهى البترول فى المنطقة، خاصة مع بدء حدوث نقص فى حجم إنتاج البترول فى الدول الغربية.

كذلك يوضح الكتاب العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى عهد الشاه ثم بعد الثورة الإسلامية، ويوضح محاولات إيران للهيمنة على المنطقة لمحاولة إحياء الإمبراطورية الفارسية وماتقوم به إيران الآن من محاولات لزيادة قدراتها المسلحة ومحاولات امتلاك سلاح للردع النووى، مع عرض لميزان التوازن العسكرى لإيران والعراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومفهوم إيران لأمن منطقة الخليج.

كذلك تعرض الكتاب للعلاقات الإيرانية الإسرائيلية، وموقف إيران من حرب الخليج الأخيرة وانعكاساتها على المنطقة. واختتم بنظرة مستقبلية عن حجم القوات المسلحة الإيرانية عام ٢٠٠٠ ومؤشرات زيادة تلك القدرات.

مركز الدراسات العربى الأوروبى - باريس

Centre d'Études Euro-Arabe
23, ruede Washington
75008 Paris
Tél. : 49 53 95 80 Fax : 49 53 02 60